الأبهـــريُّ
مؤلِّف «حدائق الآداب» وفكره النحويُّ
وقفاتٌ ونظراتٌ

بدر بن محمّد بن عبّاد الجابريّ
الأستاذ المساعد بقسم اللُّغويّات
كليّة اللُّغة العربيّة ـ الجامعة الإسلاميّة ـ المدينة المنوّرة

الحمد لله وليِّ الحمد ومستحقِّه، والصلاة والسلام الأكملان الأتمّان على من لا نبيّ بعده نبيِّنا محمّدٍ ﷺ، وعلى آله وصحبه، ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمّا بعد،

فمنذ اقتنائي لكتاب: "حدائق الآداب"؛ لأبي محمّدٍ الأبهريِّ، وأنا لا أملُّ مطالعته، والقراءة فيه كلّما سنحت لي فرصةٌ، وذلك لما حشده فيه مؤلِّفه من علومٌ ومعارف لا غُنية عنها لكلِّ أديبٍ ولغويٍّ.

وقد كنت في أثناء مطالعتي له أجدني أمام مؤلِّفٍ جهبذٍ، وعالمٍ ينتمي إلى عصرٍ متقدِّمٍ؛ يعود إلى القرون الأولى في التأليف النحويِّ، ولكنّ مترجمي الأبهريِّ من قدامى ومُحْدَثين لم يقدِّموا لي ما يشفع ليكون هذا الاقتناع حقيقةً علميّةً ثابتةً.

بل إنّ المحدَثين ممّن ترجم للأبهريِّ ينصُّون على أنّه من أهل القرن السادس، أو السابع على خلافٍ بينهم ـ وسيأتي بمشيئة الله بيانه ـ، وذلك لأدلّةٍ ذكروها، وحججٍ قدّموها؛ لتعضِّد رأيهم هذا.

إلاّ أنّني ـ وعلى الرُّغم من كلِّ ذلك ـ لم أكن مقتنعًا بأنّ صاحب هذا السِّفر النفيس من تلك الحقبة الزمنيّة؛ فأسلوب الكتاب، ولغته، ومنهجه لا تشفع بقبول هذا القول، بل إنّها على النقيض من ذلك تؤيِّد عدم التسليم به.

ومن هذا المنطلق بدأت ـ وما زلت ـ أبحث وأنقّب عن التعريف بمؤلِّف هذا الكتاب الماتع، وتحديد عصره، وعن فكره النحويِّ؛ حتى استوى هذا البحث على سوقه.

وسيحاول هذا البحث الإجابة عن تساؤلين محدّدين، هما:

أوّلاً: من الأبهريُّ؟، وما عصره الذي عاش فيه؟.

ثانيًا: ما فكر الأبهريِّ النحويِّ من خلال كتابه: "حدائق الآداب"؟.

وقد جعلت هذا البحث في مقدِّمة، وفصلين، وخاتمةٍ على النحو الآتي:

المقدِّمة، وفيها: فكرة الموضوع، وخطّته، ومنهجي فيه.

الفصل الأول: الأَبهريُّ (حياته وعصره).

ويشتمل على خمسة مباحث، وهي:

المبحث الأوّل: اسمه، ونسبه، ونسبته.

المبحث الثاني: تحديد عصر الأبهريِّ.

المبحث الثالث: شخصيّته ومكانته العلميّة.

المبحث الرابع: مؤلّفاته.

المبحث الخامس: النقول عنه، والإفادة منه.

الفصل الثاني: فكر الأبْهريِّ النحويِّ.

ويشتمل على سبعة مباحث، وهي:

المبحث الأوّل: المصطلح النحويُّ عند الأبهريِّ.

المبحث الثاني: إرساء النحو التعليميِّ.

المبحث الثالث: التجديد والابتكار.

المبحث الرابع: الأبهريُّ والشواهد.

المبحث الخامس: اختيارات الأبهريِّ بين مذهبي البصريِّين والكوفيِّين.

المبحث السادس: موقف الأبهريِّ من اختلاف البصريِّين.

المبحث السابع: انفرادات الأبهريِّ.

الخاتمة، وفيها: نتائج البحث.

ثمّ ثبت المصادر والمراجع.

منهجي في البحث:

سرت في هذا البحث وفق المنهج الوصفيِّ التحليليِّ، مع التعريج على المنهج

التأريخيٌّ؛ فقمت بعرض الأقوال التي أوردها مترجمو الأبهريٌّ، وكذا الباحثون المحدثون ـ وبخاصّةٍ محقِّق كتاب: "حدائق الآداب"؛ وذلك لأنّه أكثرهم بسطًا للقول ـ في محاولتهم تحديد العصر الذي عاش فيه الأبْهريُّ، ومناقشة ما أوردوه من أدلّةٍ ساقوها احتجاجًا لأقوالهم.

ثمّ عرضت وجهت نظري التي أراها في تحديد عصر الأبهريٌّ معتمداً (بعد الله) على بعض النصوص التي يسر الله لي (بمنه وكرمه) الوقوف عليها بعد مطالعاتٍ عدّةٍ، وبحثٍ وتنقيبٍ مضنيين.

وكلُّ ما تقدّم كان وفق تأطيرٍ بحثيٌّ منهجيٌّ يعتمد المناقشة العلميّة الهادئة، والاحتكام إلى النصوص، وإعمال الفكر، وعدم مصادرة الرأي؛ مع التوثيق العلميٌّ الرصين.

ثمّ عرّجت على دراسة الفكر النحويٌّ لدى هذا العَلم اللغويٌّ، مقتبسًا ما أسوقه من كتابه الماتع: "حدائق الآداب"، معلِّقًا على تلكم النصوص، دارسًا لها دراسة متأمِّلٍ مستنبطٍ، لا مطالعٍ عابرٍ، أو قارئٍ مستعجلٍ.

وقد كان رائدي في كلِّ ما تقدّم الإنصاف، والتجرُّد لإظهار الحقائق، وتجلية المسائل، ومحاولة الخروج بما يسلِّط الضوء على هذا العلَم الذي لم يُوَفّ حقّه.

وأقول:

إنّني حاولت تحقيق ما أصبو إليه، مع قلّة البضاعة، وتزاحم الأعمال، وكثرة الصوارف.

ولا أدّعي أنّني قد حزت قصب السبق، وكنت السابق؛ وأنّ عملي بريءٌ من العيب، وإن كنت آمل ذلك.

والله أسأل أن يُعين ويُسدِّد، ويأخذ بأيدينا لما فيه الصواب، وأن يهدينا لما اختُلف فيه من الحقِّ بإذنه، إنّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

الفصل الأول: الأبْهريُّ (حياته وعصره)

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته.

مؤلف "حدائق الآداب" هو:

أبو محمّدٍ، عبيد الله بن محمّد بن شاهمِردان الأبهريُّ، كما جاء على غلاف الطبعة الثانية من الكتاب؛ بتحقيق د. محمّد بن سليمان السديس، وكما هو مثبت في خطبة الكتاب(١) دون اثبات اسم الجد «شاهمردان»، وكما هو مذكور عند جمهرة مترجميه كما سيأتي.

فمن أبو محمّدٍ الأبهريُّ؟

يقول محقِّق "حدائق الآداب" د.محمّد السديس:

«مؤلف هذا الكتاب أبو محمّدٍ عبيد الله (وقيل: عبد الله) بن محمّد بن شاهمِردان(٢) الأبهريُّ النحويُّ اللغويُّ من أولئك المصنِّفين الذين تشحُّ المكتبة الإسلاميّة التي بين أيدينا في التعريف بهم، فلا تسعف عنه لا بكثيرٍ ولا بقليلٍ ذي قيمةٍ.

وإذا ابتهجنا بأن ألفينا له ذكرًا في (إرشاد الأريب إلى معرفه الأديب) المسمّى: معجم الأدباء لياقوت اضمحل الابتهاج؛ لأنّ كلّ (إرشادٍ) تلقيناه عنه هو أنّ له (كتابًا في اللغة في مجلد، سماه :حدائق الآداب)!

أمّا ما سوى ذلك من سيرة المصنِّف فلا يعلم عنه ياقوت شيئًا، وحتى نسبته لأبهر شُحَّ عليه بها.

وعلى أنّ مصادر تراجم الكُتَّاب المُؤَلِّفين مثل: تذكرة الحفَّاظ للذهبيِّ، وهديّة العارفين لإسماعيل باشا البغداديِّ، وكشف الظنون، ترجمت لعددٍ من العلماء

(١) حدائق الآداب ص ١.

(٢) ضبطت الميم بالفتح، ولعل الصواب ضبطها بالكسر.

ينظر: حدائق الآداب (العزام)، مجلة عالم الكتب، المجلد ١٦، العدد ٥، ص ٤٧٩.

الملقّب كلٌّ منهم بالأبهريِّ؛ فلا نجد صاحبنا من بينهم.

وقد نعته بروكلمان بالأبهريِّ استناداً، كما يبدو[1]، إلى ما ورد في عنوان المخطوط الذي اتخذناه أصلاً للكتاب، لكنّه سمّاه محمّداً، فقال: "محمّد بن محمّد الأبهريُّ، كتب قبل سنة ٥٨٨هـ / ١١٩٢م كتاب الحدائق، وهو مجموعٌ نحويٌّ معجميٌّ من الكتب القديمة: طوبقبو سراي ٢٥٩٠- (RSO 719)".

وفي (بغية الوعاة) للسيوطيِّ نجد ترجمة المؤلِّف من دون نسبةٍ لأبهر، كما هو الشأن في (الارشاد)[2] فاسمه فيه هو (عبدالله بن محمّد بن علي بن شاهمردان).

وعن (الإرشاد) و(البغية) أخذ أصحاب هديّة العارفين ومعجم المؤلِّفين.

أمّا من حيث نسبة الكتاب إليه فأساسها أمران:

١- ذكر ياقوت الكتاب منسوباً إليه.

٢- نسبته إليه في النسخ الثلاث التي وجدت للكتاب، وقام هذا التحقيق عليها، فقد تكرر في النسخ عبارة: "قال أبو محمّدٍ الأبهريُّ"، ولهذا نُسب في المكتبات التي تضم هذه النسخ إليه، وكتب اسمه عليه بخطوط حديثة»[3].

وكلام المحقِّق هنا هو الواقع، وكثيراً ما تضنُّ كتب التراجم بالمعلومات عن عددٍ من الشخصيّات والأعلام، وما ذلك إلا لاستيلاء النقص على جملة البشر.

وقد نسب بعض الباحثين كتاب: "حدائق الآداب" إلى غير مؤلِّفه (أبي محمّدٍ الأبهريِّ)، وسيأتي بيانه، والكشف عن سببه، وذلك قبيل انتهاء المبحث الآتي (بمشيئة الله).

وأمّا عن نسبته؛ فهو منسوبٌ لأبهر، وهذا الاسم علمٌ على موضعين من بلاد

(١) يستعمل المحقِّق الفاصلة بدل الشرطة لحصر الجملة المعترضة!.

(٢) كذا دون همز، وستأتي بعدُ على الصواب.

(٣) حدائق الآداب (مقدمة المحقق) أ و ب.

فارس؛ يقول السمعانيُّ:

«الأبهريُّ بفتح الألف[1]، وسكون الباء المنقوطة بواحدة، وفتح الهاء، وفي آخرها الراء المهملة ـ هذه النسبة إلى موضعين:

أحدهما: إلى أبهر، وهي بلدةٌ بالقرب من زنجان ...

والثاني: منسوبٌ إلى قريةٍ من قرى أصبهان اسمها: أبهر»[2].

المبحث الثاني: تحديد عصر الأبهريِّ.

يقول محقِّق الحدائق د.محمّدٍ السديس:

«يفيد أحد المراجع التي ألمّت بذكره أنّه ربما عاش حتى آخر القرن السادس الهجريِّ، وأنّه توفِّي (في حدود سنة ٦٠٠ هـ)[3].

وقد تفرّد ذلك المرجع بهذا، ولم يشر إلى مصدره الذي عوَّل عليه فيه.

والواقع أنّ تحديد العصر الذي عاش فيه الأبهريُّ تحديداً دقيقًا على قدرٍ من العسر، حتى إنّ بروكلمان التزم الحيطة؛ فاكتفى بالإشارة إلى أنّه كتب كتاب "الحدائق" قبل سنة ٥٨٨ هـ (١١٩٢ م) دونما ذكر تاريخ مولدٍ أو وفاةٍ.

ويبدو أنّ سبب تحديده ذلك العام أنّه ورد تعيينه في آخر لوحةٍ من إحدى نسخ الكتاب، وهي التي اتخذناها أصلاً[4]، تاريخًا لنسخها على أنّ الأرجح أنّ هذا التاريخ خطأٌ صوابه ٦٨٨، خاصّةً وأنّ العدد الأوّل من اليسار من هذا الرقم غير واضحٍ كما سنبيِّن قريبًا، فيكون الاحتمال الراجح أنّ المؤلِّف قد عاش في القرن

(١) كذا، وهو اصطلاح لعدد من المتقدِّمين.

(٢) الأنساب ١ / ٧٧ و ٧٨. وينظر: معجم البلدان ١ / ١٠٥ و ١٠٦.

(٣) كتب المحقِّق هنا في الحاشية ما نصه: «هدية العارفين ٥ / ٦٥. ونقل عنه ذلك عمر كحالة في معجم المؤلفين ٦ / ٢٤٥».

والصواب: هدية العارفين ١ / ٦٥٠، أو ٥ / ٦٥٠ (على اختلاف طبعات الكتاب).

ويضاف لهذه الحاشية الزركلي في الأعلام ٤ / ١٩٧.

(٤) سبق التنبيه على أنّ المحقِّق يستعمل الفاصلة بدل الشرطة لحصر الجملة المعترضة!.

السابع الهجريِّ؛ لأنّه ذكر في خطبة الكتاب أنّ (أبا محمدٍ عبدالله بن شعيبٍ) هو الذي اقترح عليه صنعه، وكرّر ذلك.

وعبدالله بن شعيبٍ هذا كاتبٌ فقيهٌ من أهل القرن السابع، كان وزيراً للسلطان يوسف بن يعقوب المَرِيْنيِّ (ت سنة ٧٠٦ هـ) أحد ملوك الدولة المَرِينيّة في المغرب.

وقد توفِّي ابن شعيبٍ سنة ٧٠٩ هـ.

ولهذا رجّحنا أن يكون تاريخ النسخ المذكور خطأً؛ لأنّ المؤلف معاصرٌ لابن شعيبٍ الذي عاش في القرن السابع.

وما في الوسع، على أيِّ حالٍ، إلاّ قبول هذا التاريخ غير المحدّد تحديداً دقيقًا لعصر الرجل ريثما نُهْدى إلى ما يقطع بما هو أدقُّ منه»[١].

ويتلخّص ممّا تقدّم أنّه قد اختُلف في تحديد عصر الأبهريِّ على أقوالٍ:

الأوّل: أنّه لا يُعلم عنه شيْءٌ

وهو نصُّ ياقوت الحمويِّ[٢].

الثاني: أنّه من أهل القرن السادس.

وهو قول البغداديِّ[٣]، وبروكلمان[٤]، والزركليِّ[٥]، وكحّالة[٦].

الثالث: أنّه من أهل القرن السابع.

وهو قول د. محمّدٍ السديس (محقِّق "حدائق الآداب").

ويُضاف لها قولٌ رابعٌ ـ وهو الصواب بمشيئة الله ـ:

وهو أنّ الأبهريَّ من علماء القرن الرابع الهجريِّ.

(١) حدائق الآداب (مقدمة المحقق) ب و ج.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٤ / ١٥٨١.

(٣) ينظر: هدية العارفين ١ / ٦٥٠، أو ٥ / ٦٥٠.

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٠٩.

(٥) ينظر: الأعلام ٤ / ١٩٧.

(٦) ينظر: معجم المؤلفين ٦ / ٢٤٥.

وهو الرأي الذي أذهب إليه، وقد قال به بعض الباحثين(١).

وقبل أن أسوق أدلتي على ما أذهب إليه؛ أحبُّ أن أناقش ما ساقه المحقِّق الفاضل من استدلالٍ، وأعرضه على ميزان النقد؛ فأقول:

اعتمد المحقِّق الفاضل هنا على نقطتين رئيستين في تحديد عصر الأبهريِّ، وأنّه من علماء القرن السابع الهجريِّ، وهما:

١ـ التاريخ المدوّن على آخر لوحةٍ في إحدى نسخ الحدائق.

٢ـ أنّه ذكر أبا محمّدٍ عبد الله بن شعيبٍ في خطبة الكتاب، ونصّ المحقِّق على أنّه الوزير المغربيُّ المرينيُّ الذي توفِّي سنة ٧٠٩ هـ.

وفي كلٍّ ما ذَكر مجالٌ للنقاش، وبيانه كالآتي:

أمّا النقطة الأولى:

وهي المتعلِّقة بالتاريخ المدوّن فقد قرأه بروكلمان ٥٨٨ هـ، والمحقِّق يذهب إلى أنّه ٦٨٨ هـ، وحجّته: «أنّ العدد الأوّل من اليسار من هذا الرقم غير واضحٍ»(٢)، وقد ترجّح عند المحقِّق خطأ تاريخ النسخ الذي قرأه بروكلمان؛ لكون الأبهري عصريًّا لابن شعيب المتوفّى سنة ٧٠٩ هـ ـ وسيأتي الكلام عن هذه النقطة ـ.

وأما الاحتجاج بعدم وضوح العدد الأخير في تاريخ النسخ؛ فالذي يظهر إنّ هذه الحجّة غير مسلّمةٍ لأمرين:

١ـ أنّ عدم الوضوح ـ بحدِّ ذاته ـ لا يقطع بأيِّ الرقمين ٥ أو ٦، بل إنّه يحتمل أن يكون ذلك الرقم ٤ أو٣ أيضًا.

ومن المعلوم أنّ الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال؛ بطل به الاستدلال.

٢ـ أنّ هذا التاريخ هو تاريخ فراغ الناسخ من نسخه للكتاب، وليس للأبهريِّ لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ أيُّ علاقةٍ بهذا التاريخ، وليس فيه ما يشعر بالمعاصرة، أو

(١) ينظر: حدائق الآداب (العزام)، مجلة عالم الكتب، المجلد ١٦، العدد ٥، ص ٤٨٠.

(٢) حدائق الآداب (مقدمة المحقق) ح.

المشافهة، أو الكتابة عن الأبهريِّ نفسه، أو النقل عن نسخة المؤلِّف.

وبناءً عليه؛ فلا يمكن الاحتجاج به على تحديد عصر الأبهريِّ.

ويدلُّ على هذا ما نقله المحقِّق عن الناسخ من أنّه كتب على «هامش اللوحة الأخيرة من هذه النسخة ما نصُّه:

"من استغفر لكاتبه غفر له، كتبه: الشجاع بن أبي زهران وفّقه الله وسدّده في سنة ٨٨٠ هـ "»(١).

وعلّق المحقِّق على الشرطة التي وضعها بقوله في الحاشية: «موضع الشرطة رقمٌ غير مقروءٍ»(٢)، وقد كرّر المحقِّق نحوه في حاشية آخر صفحةٍ من الكتاب(٣).

وقد بحثت عن الشجاع بن أبي زهران هذا؛ فلم أجد له أثراً سوى ما وقفت عليه من قول الذهبيِّ في ترجمة ابن وثيقٍ (الإمام المجوِّد، شيخ القرّاء، أبي إسحاق، إبراهيم بن محمّد ابن عبد الرحمن بن محمّد بن وثيق الأمويِّ مولاهم المغربيِّ الإشبيليِّ المقرئ، المتوفّى سنة ٦٥٤ هـ):

«تلا عليه الشيخ: عماد الدين بن أبي زهران»(٤).

وبالبحث عن ترجمة لعماد الدين وجدت الصفديَّ يقول:

«عماد الدين الموصليُّ المقرئ الشافعيُّ، عليّ بن يعقوب بن شجاع بن علي بن إبراهيم ابن محمّد بن أبي زهران، كان إمامًا بارعًا في القراءات ...

ولد سنة إحدى وعشرين وستمائة، وتوفِّي سنة اثنتين وثمانين وستمائة.

وكان والده فقيهًا فاضلاً شاعرًا، وكذا جدُّه شجاع ...»(٥).

---

(١) السابق (مقدمة المحقق) هـ.

(٢) السابق (مقدمة المحقق) هـ، الحاشية ٣.

(٣) السابق، الحاشية ١ ص ٦٨٥.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٠٤.

(٥) الوافي بالوفيات ٢٢ / ٢٠٧. وتنظر المصادر التي بحواشيه.

وواضحٌ من هذا النصِّ تسلسل العلم في ذرّية الناسخ، والثنّاء عليه وعلى بنيه من بعده.

ولعلّ تاريخ وفاة هذا الحفيد للناسخ يرجِّح صحّة قراءة بروكلمان للتاريخ المثبت في آخر نسخة طوبقبو؛ فيكون تاريخ النسخ ٥٨٨ هـ.

وكلُّ ما تقدّم عن صحة التاريخ المدوّن آخر المخطوط لا يدلُّ لا من قريبٍ ولا بعيدٍ على أنّ الأبهريَّ من علماء القرن السابع؛ لأنّ هذا التاريخ يخصُّ الناسخ لا المؤلِّف، فيسقط هذا الاستدلال جملةً وتفصيلاً.

وهو في الوقت نفسه ردٌّ على من يذهب إلى أنّ الأبهريَّ من أهل القرن السادس؛ لأنّه إذا انفكّت جهة العلاقة بين هذا التاريخ والأبهريِّ، سقط الاحتجاج به على تحديد عصره.

وسيأتي من النصوص (بمشيئة الله) ما يوضِّح هذا الأمر، ويقطع بعدم الارتباط بهذا التاريخ.

وختامًا: فلست أدري حتّى اليوم ما الذي دعا جمهرة هؤلاء الباحثين إلى التعلُّق بهذا التاريخ؟ مع أنّه لا يخصُّ الأبهريّ.

وأمّا النقطة الثانية:

وهي أنّ الأبهريّ ذكر أبا محمّدٍ عبد الله بن شعيبٍ في خطبة الحدائق، وأنّه الوزير المغربيُّ المرينيُّ المتوفّى سنة ٧٠٩ هـ.

فأقول: إنّ هذا اجتهادٌ من المحقِّق الفاضل، وعليه بنى المحقِّق أنّ صواب التاريخ المدوّن في آخر الكتاب من قِبل الناسخ هو ٦٨٨ هـ.

ولا يلام المرء بعد اجتهاده، ولكن لا يمكن القطع بهذا الاجتهاد.

وممّا ينقض هذا الاجتهاد أمران:

١ ـ نصُّ كلام الأبهريِّ حيث عرّف بأبي محمّدٍ عبدالله بن شعيبٍ قائلاً:

«فبينما أنا أفكّر وأروّي، وأدبّر وأرتئي أن أجمع في كتابٍ واحدٍ ...؛ إذ ناظرني أبو محمّدٍ عبدالله بن شعيبٍ بعض رؤساء الكتاب ممن جمع التوسُّع في الآداب ...»(١).

وهذا النصُّ كافٍ في دحض كون ابن شعيبٍ هذا، هو الوزير المرينيّ؛ إذ كيف يستقيم أن يكون وزيراً ثمّ يقول عنه: «بعض رؤساء الكتاب».

ويضاف لما سبق:

أنّ الأبهريَّ لم يشر «إلى الدولة المرينيّة، ولم يدع لسلطانها، ولم يصف ابن شعيبٍ بالفقيه ولا الوزير، ولم يأت بما يُفهم منه أنّه عاش في ذلك العصر، ولا في ذلك المصر، ولم يستشهد بشيءٍ من أقوال المتأخرين وأشعارهم ومصنفاتهم، ونسبته إلى أبهر لا تعين على وصله بالمغرب.

فالقول أنّ ابن شعيبٍ هو ذلك الرجل لا برهان عليه إلاّ التشابه في الأسماء»(٢).

٢ـ النصّان اللذان سأسوقهما في الاستدلال على رأيي في تحديد عصر الأبهريِّ.

وذلك أنّه إذا تحدّد عصر الأبهريِّ على سبيل اليقين؛ وابن شعيبٍ أحد عصريِّيه، فلا يستقيم بحالٍ أن يكون ابن شعيبٍ هو الوزير المغربيّ المرينيّ.

وسأحاول أن أكشف عن حال ابن شعيبٍ هذا بعد الانتهاء من تحديد عصر الأبهريِّ.

وأمّا الذي أذهب إليه فهو أنّ أبا محمّدٍ الأبهريّ من علماء القرن الرابع الهجريِّ، وأدلّتي على ذلك يمكن تقسيمها قسمين:

القسم الأول: الأدلّة الخارجيّة.

وهي النصوص المنقولة التي تُنبئ عن كون الأبهريِّ من أهل القرن الرابع، وهي كالآتي:

(١) حدائق الآداب ص ٢.

(٢) حدائق الآداب (العزام)، مجلة عالم الكتب، المجلد ١٦، العدد ٥، ص ٤٨٠.

١ـ نقل العلامة عبد القادر البغداديُّ في كتابه الموسوعيِّ: "خزانة الأدب" عن أبي القاسم عبد الله بن عبد الرحمن الأصفهانيِّ ـ الذي قال عنه البغداديُّ: إنّه «أحد معاصري ابن جنّي»(١) ـ في مساقه لإيراد ترجمة أبي الطيّب المتنبِّي، ورحلته إلى عضد الدولة بشيراز نصًّا يفيد أنّ الأبهريَّ من أهل القرن الرابع قائلاً:

«فلما كان(٢) على أربعة فراسخ من شيراز استقبله عضد الدولة بأبي عمر الصبّاغ أخي أبي محمّدٍ الأبهريِّ صاحب كتاب: "حدائق الآداب" ...»(٣).

وهذا الحدث كان قبل انصرام سنة ٣٥٤ هـ، وهي السنة التي قُتل فيها المتنبي.

وهذا النصُّ نقله البغداديُّ عن أبي القاسم الأصفهانيِّ في كتاب أسماه: «إيضاح المشكل لشعر المتنبِّي»(٤).

وقد بحثت عن هذا الكتاب فوجدته مطبوعًا بتحقيق الشيخ: محمد الطاهر بن عاشور، وقد جعل عنوانه: «الواضح في مشكلات شعر المتنبِّي».

والنصُّ المنقول عن البغداديِّ آنفًا موجود فيه بحروفه(٥).

وقد ألفيت الشيخ ابن عاشورٍ يعلِّق على قول أبي القاسم الأصفهانيِّ:

«أبي عمر الصبّاغ» في الحاشية قائلاً:

«إذا كان أخًا شقيقًا، أو أخًا لأبٍ لأبي محمّدٍ الأبهريِّ كان ابن محمّد بن عليّ الأبهريِّ،ولم أقف على اسمه، ولا ترجمته في عداد من لُقِّبَ الصبّاغ، ومن نُسِبَ الأبهريّ»(٦).

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ٢ / ٣٤٧.

(٢) أي: المتنبِّي.

(٣) خزانة الأدب ٢ / ٣٥٩.

(٤) السابق ٢ / ٣٤٧.

(٥) الواضح ص ٢٠.

(٦) الحاشية ٢ ص ٢٠ من الواضح.

وتعقيبًا عليه أقول:

إنّ أبا عمر الصبّاغ كما يظهر من النصِّ الآنف وغيره ممّا أورده أبو القاسم عصريٌّ للمتنبِّي، وقد كانت بينهما لقاءاتٌ ومحاوراتٌ في الشعر والأدب.

ويذكر الراغب الأصفهانيُّ أنّه كان معلِّمًا[1] للصاحب بن عبّادٍ (المتوفَّى سنة ٣٨٥ هـ).

وعلّق الشيخ ابن عاشورٍ على قول أبي القاسم الأصفهانيِّ:

«أخي أبي محمّدٍ الأبهريِّ صاحب كتاب حدائق الآداب» بقوله:

«صاحب صفةٌ لأبي محمّدٍ، وهو عبيد الله بن محمّد بن علي؛ المعروف بابن شاهمردان، له كتاب" حدائق الآداب " في اللغة، ذكره ياقوت، ولم يصفه بـ الأبهريِّ، و كنّاه: أبا محمّدٍ، وذكر كتابه: حدائق الحقائق في اللغة[2]، وقال: لا أعرف من حاله شيئًا»[3].

وأقول تعقيبًا على مجمل النصِّ:

نصُّ أبي القاسم الأصفهانيِّ صريحٌ ـ فيما يظهر لي ـ في كون أبي محمّدٍ الأبهريِّ من أهل القرن الرابع الهجريِّ.

وهذا الاستنتاج يستنبط من النصِّ السابق من ثلاثة أوجهٍ:

أـ أنّ الكلام عن أخيه أبي عمر الذي كان حيًّا آنذاك؛ ويغلب على الظنِّ أن يكون أخوه عصريًّا له.

ب ـ أنّ مساق الكلام مشعرٌ ومفهمٌ بحياة أبي محمّدٍ الأبهريِّ إبّان هذه الواقعة.

ج ـ أنّ النصّ صريحٌ في كون أبي محمّدٍ الأبهريِّ قد شُهر اسمه، وذاع صيته، واشتهر كتابه: "حدائق الآداب" قبل زمن هذه الحادثة، وهذا ممّا لا جدال فيه.

(١) ينظر: محاضرات الأدباء ١ / ٥٦.

(٢) كذا، وتسمية ياقوت (معجم الأدباء ٤ / ١٥٨١): حدائق الآداب.

(٣) الحاشية ٣ ص ٢٠ من الواضح.

وتأسيسًا على ما سبق؛ فأبو محمّدٍ الأبهريُّ من أهل القرن الرابع الهجريِّ، وليس من أهل القرن السادس، وكذلك ليس من أهل القرن السابع.

وقد وقفت بعد تسطير ما سبق على مقالةٍ في صفحتين للأستاذ: محمد العزام؛ وقف فيها على النصِّ الذي سبق نقله عن أبي القاسم الأصفهانيِّ، وخلص من خلاله إلى أنّ الأبهريَّ «كان معاصرًا أو يكاد لأبي الطيب المتنبِّي المتوفّى سنة ٣٥٤»(١)، واستدلّ على ذلك أيضًا بتأريخ حياة أبي القاسم الأصفهانيِّ، والذي سبق النصُّ على أنّه أحد عصريِّي ابن جنِّي.

٢- وممّا يؤكِّد أنّ الأبهريَّ من أهل القرن الرابع:

النصُّ الذي نقله عبد الواحد الأصبهانيُّ (المتوفّى سنة ٤٢٤ هـ)(٢) في كتابه: " شرح كتاب الفرق للأصمعيِّ "، الذي يقول فيه:

«ويقال: غرّد الرجل والحمام إذا رفع صوته.

قال الأبهريُّ:

المكّاء: طويل المنقار طويل الريش أبيض، إذا نهض من الأرض صعد في السماء ثمّ انحدر مصوِّتًا، ويقال لصوته: التغريد، وكلُّ تطريبٍ بالصوت تغريدٌ»(٣).

والنصُّ موجودٌ في "حدائق الآداب" باختلافٍ يسيرٍ(٤)؛ ففيه «طويل الرجلين» عوضًا عن «طويل الريش»، ونصُّ الأبهريِّ بتمامه - وهو في الكتاب التاسع: كتاب الطير - «المكاكي واحدها: مُكَّاء، وهو طويل المنقار، طويل الرجلين، أبيض، إذا نهض من الأرض صعد في السماء ثمّ انحدر مصوِّتًا.

(١) حدائق الآداب (العزام)، مجلة عالم الكتب، المجلد ١٦، العدد ٥، ص ٤٨٠.

(٢) ينظر ترجمته في مقدّمة تحقيق: شرح كتاب الفرق، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٧، العدد ٣، ص ٦٤ - ٦٧.

(٣) شرح كتاب الفرق، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٧، العدد ٣، ص ٩٩.

(٤) قد يكون سبب هذا الاختلاف؛ اختلاف نسخ حدائق الآداب، أو التصرف في النقل.

ويُقال لصوته: التغريد، وكلُّ تطريبٍ بالصوت تغريدٌ»(١).

ووجه الاستدلال من هذا النصِّ: أنّه إذا كان ناقل هذا النصِّ قد توفّاه الله سنة ٤٢٤ هـ؛ فلا يمكن أن يكون المنقول عنه ـ وهو الأبهريُّ ـ من أهل القرن السابع، أو القرن السادس، بل هو تحديداً من علماء القرن الرابع الهجريِّ.

القسم الثاني: الدليل الداخليُّ.

والمراد به ما يُستشفُّ ويُستنتج من خلال قراءة مؤلّف الأبهريِّ الذي وصل إلينا (وهو "حدائق الآداب") ممّا يقطع بأنّه ليس من أهل القرن السادس أو السابع، بل هو ألصق بمؤلِّفي القرن الرابع.

ولعلّ ممّا يدلُّ على ذلك قول الأبهريِّ في سبب تأليف كتابه، وطلب ابن شعيبٍ منه ذلك:

«فألقى إليّ مثل ما كان في نفسي من تفرُّق هذه الكتب وكثرتها، وتفرُّد كلِّ كتابٍ منها بنوعٍ من اللغة لا يخالطه غيره، وصعوبة الإتيان على جميعها، وقلة الغناء في الاقتصار على بعضها، إذ كان كلُّ فنٍّ مخزونًا في كتابٍ خاصٍّ لا يوصل إليه إلاّ منه»(٢).

وهذا الكلام يطابق واقع الحال في النصف الأوّل من القرن الرابع الهجريِّ أو قبله بنصف قرنٍ، الذي كان فيه بداية التأليف المعجميِّ لجمع متفرقات المصنّفات في اللغة التي دوّنها العلماء الأوائل الذين شافهوا العرب.

ولعلّ البحث في فصله الثاني سيكشف النقاب عن بعض ما يؤكِّد هذه الحقيقة، ويسلِّط الضوء على هذا الجانب.

وقبل أن يودِّع القلم هذا الفصل: أحبُّ أن أنبِّه إلى أنّ الأبهريّ من علماء

(١) حدائق الآداب ص ١٣٠.

(٢) حدائق الآداب ص ٢.

المشرق الإسلاميِّ، فهو مشرقيٌّ لا مغربيٌّ ـ كما يُفهم من تعريف محقِّق "حدائق الآداب"(١) به ـ، وممّا يدلُّ على مشرقيّته النصوص التي سبق إيرادها.

ولعلّ مشرقيّة الاسم، وعدم الوقوف على الكتاب جعلت محقِّق كتاب "شرح كتاب الفرق للأصمعيِّ" يعلِّق على قول عبد الواحد الأصبهانيِّ (مؤلِّف الشرح) ـ في النصِّ الذي سبق نقله آنفًا ـ: «قال الأبهريُّ» قائلاً:

«لعلّه أحمد بن عثمان بن أحمد الأبهريّ الأصفهانيّ المتوفّى سنة ٣٣٨ هـ.

انظر: ذكر أخبار أصبهان ١ / ١٤١»(٢).

وأقول: إنّ هذا العلم الأبهريّ الأصفهانيّ من المشتغلين بالحديث، ولم يُذكر له تأليف في اللغة، والأبهريُّ صاحب الحدائق عالمٌ لغويٌّ نحويٌّ معجميُّ التأليف، واسمه منصوصٌ عليه صراحةً في مقدِّمة كتابه: "حدائق الآداب"، وكذا في ثناياه.

والنصوص متوافرةٌ في التصريح بنسبة الكتاب له؛ فإضافةً لما سبق من التصريح باسمه في مقدِّمة الكتاب، فقد نصّ الأصفهانيُّ (مؤلِّف "إيضاح المشكل لشعر المتنبِّي" ـ كما يقول البغداديُّ، أو "الواضح في مشكلات شعر المتنبِّي" ـ كما حقّقه ابن عاشور ـ) على نسبته له كما تقدّم في النصِّ المنقول عنه.

كما أنّ كنية أحمد بن عثمان الخصيب الأصبهانيِّ هي: أبو عليٍّ (كما ذكر السمعانيُّ(٣)، وغيره من مترجميه) لا أبو محمّدٍ، وهي كنية مؤلِّف كتاب: "حدائق الآداب" التي صرّح بها مترجموه، ونصّ على ذكرها صراحةً في ثنايا كتابه.

وأحبُّ أن أنبِّه هنا إلى أن محقِّق "كتاب: شرح الفرق" مسبوقٌ إلى هذا الظنِّ بمحقِّق كتاب: "العباب الزاخر"(٤).

(١) ينظر: حدائق الآداب (مقدمة المحقق) ج.

(٢) شرح كتاب الفرق، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٧، العدد ٣، ص ٩٩ (الحاشية ٢).

(٣) الأنساب ١ / ٧٩.

(٤) ينظر: العباب الزاخر (بتحقيق: فير محمد حسن) ١/ ٩.

وينظر: نظرات نقدية، مجلة العرب، العددان ٩ و ١٠، ص ٦٧٢.

وأمّا بخصوص ابن شعيبٍ (أبي محمّدٍ، عبد الله بن شعيبٍ)؛ فلم تسعف المصادر بما يكشف حاله، ولكن يمكن أن يُستشفّ حاله، وتتضح صفته من قول الأبهريِّ: «ناظرني أبو محمّدٍ عبد الله بن شعيبٍ بعض رؤساء الكتاب، ممن جمع التوسُّع في الآداب، والتقدُّم في الصناعة، والاشتهار بالبراعة، وبلغ في الفلسفة وفنونها مبلغًا عاليًا، وحلّ منها محلاً ساميًا، وشارك من سهام آداب العرب في معلاّها، وصار منها في قُللها وذراها؛ فعرف حدود العلم ومجاريها، ومقاييسها ومواقعها ...»(١).

والذي يظهر أنّه أحد رؤساء الكُتّاب في ذلك العصر، وهو ممّن لم يُصرّح بترجمته.

المبحث الثالث: شخصيّته ومكانته العلميّة.

لم تفصح المصادر عن المكوِّنات العلميّة لشخصيّة الأبهريِّ، ولا المكانة التي تبوّأها، فضلاً عن نشأته أو شيءٍ من حياته، بل ولا حتى ذِكْرٍ لسنة وفاته.

يقول ياقوت: «لا أعرف من حاله شيئًا، إلاّ أنّني وجدت له كتابًا في اللغة سمّاه: "حدائق الآداب"»(٢)، وعند بقيّة مترجميه هو «أديبٌ لغويٌّ»(٣)، أو «نحويٌّ لغويٌّ»(٤).

والمستقرئ لكتاب "حدائق الآداب" يجد نفسه أمام قامةٍ لغويّةٍ سامقةٍ، وعالمٍ تمكّن من اللغة روايةً ودرايةً، أخذ من كلِّ علمٍ من علوم العربية بطرفٍ، وإن كان الجانب اللغويُّ هو الأغلب عليه.

وما الأبواب التي عقد عليها كتابه: "حدائق الآداب" إلاّ دليلٌ على ما تقدّم،

(١) حدائق الآداب ص ٢.

(٢) معجم الأدباء ٤ / ١٥٨١.

(٣) الأعلام ٤ / ١٩٧.

(٤) معجم المؤلفين ٢ / ٣٥٤.

ولعلي هنا أستعير ما كتبه أحد الباحثين في عرضه لهذا الكتاب حيث يقول:

«يذكِّرنا هذا الكتاب من حيث الغرض من تأليفه ومن حيث المنهج الذي انتهجه صاحبه بكتاب متقدِّم هو (أدب الكاتب) لابن قتيبة، إذ دفع ابن قتيبه إلى تأليف كتابه ما رآه من انصراف أهل زمانه عن المعرفة بالعربية المتصلة بتفاصيل الحياة ودقائقها ورأى منهم تعلُّقاً بألفاظ الفلاسفة والمناطقة، قال: "فلما رأيت هذا الشأن كلّ يومٍ إلى نقصان وخشيت أن يذهب رسمه، ويعفو أثره؛ جعلت له حظًّا من عنايتي وجزءاً[1] من تأليفي فعملت لمغفل التأديب كتبًا خفافًا في المعرفة، وفي تقويم اللسان واليد يشتمل كلُّ كتابٍ منها على فنٍّ، وأعفيته من التطويل والتثقيل؛ لأنشِّطه لتحفُّظه ودراسته إن فاءت به همّته، وأقيِّد عليه بها ما أضلّ من المعرفة، وأستظهر له بإعداد الآلة لزمان الدلالة، أو لقضاء الوطر عند تبيين فضل النظر ..." ص ٩.

وأمّا الأبهريُّ فقال في كتابه: "أمّا بعد فقد وجدت أكثر أهل زماننا قد وُضِعُوا بمكانٍ ضنكٍ، ومحلٍّ وعرٍ، من الحاجة إلى اقتباس كلام العرب، واقتناء العلم بمنطقها، والمعرفة بلغاتها وأجناس ما فيها من الأسماء والأوصاف والحدود والرسوم؛ للاضطرار[2] عند العبارة، والإخبار والإبانة، إلى إعطاي[3] المعاني ألفاظها، وإخراجها في أحسن لباسها، ورأيت ذلك لا يدرك إلاّ بانتحال كلام العرب، والاعتياد له، والتدريب به، وحفظ أصوله، ومجاري فروعه، والعلم بتصاريفه وطرق مقاييسه" (حدائق الآداب، ص ١).

ويذكر صاحب الكتاب فضل العلماء الذين دوّنوا ما الناس بحاجةٍ إليه، ولكنّه وجد بالتأمُّل أنّها كثيرة العدد عسيرةٌ يصعب أن تحاز، فرأى أن يجمع في كتابٍ

(١) في الأصل: جذءا.

(٢) في الأصل: للأضطرار.

(٣) كذا، وفي حدائق الآداب: «إعطاء».

واحدٍ ما يحتاج إليه الكتاب والمتحلون بالآداب المنسوبة إلى أدب العرب؛ الذي هو النحو والشعر واللغة. (حدائق الآداب، ص ١، ٢)

ويتألّف هذا الكتاب كما بيّن صاحبه من ثلاثين كتابًا، تسعةٌ منها عن الإنسان والحيوان، وهو قد يجمع في كتابٍ واحدٍ ما يخصُّ الحيوان بعامةٍ، وقد يخصِّص كتابًا لحيوانٍ بعينه مثل: كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وكتاب الشاء، ثمّ جعل ثلاثة كتبٍ للصفات والأسماء والأزمنة.

وجعل كتابين للنبات والحرث والزرع، وكتابًا للسلاح، وآخر للميسر، وكتابًا للأمثال.

وجعل أربعة كتبٍ ثلاثةً للألفاظ المستعملة بين الناس وما يختلف منها وما يتفق، وواحدًا للمثلثة لفظًا.

وجعل كتبًا تعالج الظواهر اللغة[١] منها ما يتصل بالتصحيح اللغويِّ، ومنها ما يهتم بالإعراب؛ وهو علم النحو فدرس الأبواب النحويّة على نحوٍ موجزٍ، وجعل فيه بابًا للتذكير والتأنيث، على الرُّغم من أنّه خصّص كتابًا لهذا بعد ذلك ـ وهو الكتاب السادس والعشرون ـ، ومنها: ما يهتم[٢] بالرسم.

واهتمّ بالجوانب الصرفيّة فجعل كتابًا للممدود والمقصور، وكتابًا للتذكير والتأنيث، وكتابًا للتثنية والجمع.

وجعل كتابين للغة الخاصّة في السنن والأحكام والدواوين، وختم الكتاب بكتابٍ عن العروض»[٣].

ومن خلال الاستقراء لكتاب :"حدائق الآداب" يجد المرء نفسه أمام مؤلِّفٍ موسوعيِّ الثقافة، متعدِّد المشارب العلميّة، مهتمٌّ بإفادة الكتّاب ومتعلِّمي عصره،

(١) كذا، ولعلّ الصواب: الظواهر اللغوية، أو ظواهر اللغة.

(٢) في الأصل: ما يهتهم.

(٣) حدائق الآداب (د .الشمسان)، مجلة العقيق، المجلد ٧، العددان ١٣و ١٤، ص ٢٦٨ و٢٦٩.

وتعليمهم العربيّة وآدابها، وما يحتاج إليه الكاتب والمتعلِّم، وقد نصَّ على ذلك صراحةً حيث يقول في معرض حديثه عن سبب تأليف كتابه، وطلب ابن شعيبٍ منه أن يؤلّفه: «فألقى إلي مثل ما كان في نفسي؛ من تفرّق هذه الكتب وكثرتها، وتفرّد كلِّ كتابٍ منها بنوعٍ من اللغة لا يخالطه غيره، وصعوبة الإتيان على جميعها، وقلة الغناء في الاقتصار على بعضها، إذ كان كل فنٍّ مخزونًا في كتابٍ خاصٍّ لا يوصل إليه إلاّ منه.

ودعاني إلى أن أعمد إلى كتب الأصول فأتتبعها وأنخلها، وأن أنتقي عيونها ولبَّها، وتأليف كتابٍ مشتملٍ على غررها وجملها ...

على أن أقصد ما أَعْلَمُ أنّ الكتّاب وسائر طلاب الآداب يحتاجون إليه من جميع كتب اللغة»(١).

والكتاب خير شاهدٍ على علوِّ كعب الأبهريِّ، وتمكُّنه من ناصية اللغة، واستحضارهوإفادته من المصادر الأصيلة التي ألّفها متقدمو اللغويِّين كالأصمعيِّ، وأبي زيدٍ، وأبي عبيدٍ، وأضرابهم(٢).

و"حدائق الآداب" يكشف لنا لا عن أديبٍ وعالمٍ لغويٍّ نحويٍّ فحسب، بل يبرز أيضًا عالمًا من العلماء السائرين على منهج السلف (منهج أهل السنة والجماعة)، ويكفي تدليلاً على ذلك قوله في مسألتين من كبريات مسائل الاعتقاد، ومن مشهورات مسائل ذلك الزمن، وهما:

١- قوله في مسألة مسمّى الإيمان، وذلك حيث يقول:

«ثمّ صار الإيمان اسمًا لجماع الدين: العقد بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بسائر الجوارح»(٣).

(١) حدائق الآداب ص ٢ و٣.

(٢) ينظر: حدائق الآداب – فهرس الأعلام.

(٣) حدائق الآداب ص ٦٠١.

٢ـ قوله في مسألة القول بخلق القرآن، وقد صرّح برأيه في قوله:

«لا يجوز أن يُقال في القرآن: إنّه مخلوقٌ»(١)، ونصّ على أنّه:

«لا يجوز في القرآن؛ ولا في شيءٍ من كلام الله أن يُقال: هو مخلوقٌ.

يُقال: كلام الله غير مخلوقٍ»(٢).

وقوله في هاتين المسألتين هو قول أهل السنة والجماعة.

بل إنّ كتابه يسلِّط الضوء على فقيهٍ ملمٍّ بالفقه، وأقوال الفقهاء، من أصحاب المذاهب وغيرهم، ويكفي لإيضاح هذا الأمر النظر في الكتاب الثامن والعشرين من كتب "حدائق الآداب"؛ وهو: كتاب الألفاظ الدائرة في السنن والأحكام(٣).

وقد كان أبو محمّدٍ الأبهريُّ ذا شخصيّةٍ علميَّةٍ بارزةٍ، ويكفي تدليلاً على ذلك تصنيفه لكتابه الموسوعيِّ: "حدائق الآداب" على غير مثالٍ سابقٍ.

ولم يكن الأبهريُّ مجرد ناقلٍ للأقوال، وراويةٍ للعلماء، وساردٍ للنصوص فحسب، بل كان من أولئك الكوكبة المستنيرة من العلماء الذين لم يستملهم هوى التقليد، ولم تمنعهم تلمذتهم للعلماء المتقدِّمين من بيان الحق، والإعلان بالمخالفة لمن لم ينهض الدليل معضِّداً لدعواه، وبيان ما وقع فيه بعض السابقين من القول بخلاف الصحيح من الأقوال، أو المشهور المنصور، وممّا يوضح ذلك ما يلي:

١ـ يقول الأبهريُّ:

«... وتقول في الواو: وَوَّيْتُ واواً حسنةً.

قال أبو محمّدٍ الأبهريُّ:

هذا كلُّه حكاية اللحيانيِّ، وليس هو على أصل كلام العرب؛ لأنّ العرب لا تجمع بين واوين في كلمةٍ واحدةٍ؛ فكيف بين ثلاثة واواتٍ ؟!.

(١) حدائق الآداب ص ٦٠٥.

(٢) السابق ص ٦٤٣.

(٣) السابق ص ٦٠٠، وما بعدها.

لكن الصحيح أن تقلب الواو الأولى همزةً؛ فتقول: أوّيت واوًا»(١).

٢ ـ «اشتقاق الكلالة من قولهم: رجلٌ كلٌّ إذا لم يكن له ولدٌ ولا والدٌ، يقال: كلَّ يَكِلُّ كلالةً، وقلمّا يُتكلّم به.

وغلِط أبو عبيدٍ(٢) في أنّه قال: الكلالة من لا يرثه أبٌ أو ابنٌ أو أخٌ؛ لأنّه لم يحسن الفرائض»(٣).

وممّا يدلُّ على شخصيّته العلميّة نقداته التي دونها في كتابه لبعض التعبيرات المتداولة لدى عصريِّيه، ومن ذلك:

١ـ «فالكتاب هو المصدر، وقد يكون اسمًا للمكتوب فيه ...، وهذا معنى قولهم: وصل كتابك، يريدون به: المكتوب فيه.

وأظنُّ الذين أحدثوا: "وصل مكتوبك" قدّروا أنّ المكتوب الذي أرادوه ليس هو الكتاب وأخطأوا؛ لأنّ الكتاب هو المكتوب ...

فأمّا "وصل مكتوبك" فهو دليلٌ على غاية العجمة، ولا يكتبه كاتبٌ»(٤).

٢ـ «تقول فيما كان مضافًا من ثلاثة إلى عشرة: هذه ثلاثة دراهم، فإن عرّفتها قلت: ثلاثة الدراهم ...؛ لأنّ المضاف يعرّف بالثاني ...، ومن الأحد عشر إلى التسعة والتسعين تلحق الألف واللام بالأوّل، ولا تلحقها بالمنصوب الذي تميِّز به؛ وهو الدراهم، وما يقوم مقامه، ولا يجوز في القياس: هذه المائة الدرهم ....

ولا يجوز أيضًا: الثلاثمائة الدراهم؛ إلاّ أن تجعل الدراهم صفةً.

فهذا هو الأصل، ثمّ قد حكى أبو زيدٍ وغيره عن بعض العرب أنّهم يدخلون

(١) حدائق الآداب ص ٥٧١.

(٢) كذا، وفي عدد من المصادر: أبو عبيدة (ينظر: تهذيب اللغة ٩ / ٤٤٧ (كلّ)، واللسان ١٢ / ١٤٣ (كلل)، والبحر المحيط ٣ / ١٩٧). وما اجمعت عليه هذه المصادر هو الصواب، والنص مثبت في مجاز القرآن ١ / ١١٨.

(٣) حدائق الآداب ص ٦٤٨.

(٤) السابق ص ٦٥٥.

الألف واللام على الأعداد كلِّها؛ فيقولون: الألف الدرهم، والثلاثة عشر(١) الدرهم، والخمسمائة الدرهم.

وهذا مذهب الكُتّاب اليوم؛ لأنّهم قلّما يميِّزون الخطأ والصواب، فمن أراد الصحيح فهو الأوّل»(٢).

والبحث يسجِّل للأبهريِّ معرفته بعددٍ من اللغات غير العربيّة، ومن ذلك قوله:

«ويُقال للبيدر: الأندر والجَوْخان والمِربد والمِسطح؛ فأمّا الجَوْخان فهي فارسيّةٌ معرّبةٌ، والمِسطح نبطيّةٌ معرّبةٌ، والأندر لغةٌ شاميّةٌ»(٣).

وممّا يدلِّل على مكانة أبي محمّدٍ الأبهريِّ العلميّة، وذيوع شهرته عند معاصريه النصُّ الذي سبق إيراده نقلاً عن عصريِّه أبي القاسم الأصفهانيِّ.

وممّا يؤكِّد هذه المكانة العلميّة للأبهريِ ما سيأتي (بمشيئة الله) في المبحث الخامس عند الحديث عن النقول عنه، والإفادة منه.

المبحث الرابع: مؤلّفاته.

لم تحفظ المصادر ولم يذكر المترجمون وكذا جمهرة الباحثين المحدَثين لأبي محمّدٍ الأبهريِّ شيئًا صنّفه من المؤلّفات سوى كتابه: "حدائق الآداب"؛ فأصبح الأبهريُّ لا يُعرف إلاّ بكتابه هذا.

وقد وقف البحث (بحمد الله) على أربعة كتبٍ لأبي محمّدٍ الأبهريِّ ذكرها في ثنايا كتابه: "حدائق الآداب"، وهي:

١- هجاء المصاحف.

وقد صرّح به في الكتاب الرابع والعشرين: كتاب الهجاء، وذلك في الباب الذي

(١) كذا، ولعل الصواب: العشر، وهو مقتضى السياق.

وينظر ما سيأتي في رقم ١٥ في المبحث الخامس من الفصل الثاني من هذا البحث.

(٢) حدائق الآداب ص ٥٧٠ و٥٧١.

(٣) السابق ص ٢١٩.

عقده بعنوان: باب نذكر فيه بعض ما يكتب في المصحف بزيادة حرفٍ أو تغييره...، حيث يقول:

«ولهذه الأحرف وأشباهها ممّا خُصّ به هجاء القرآن عللٌ وأسبابٌ قد ذكرت؛ فلا يظنُّ ظانٌّ أنّ في شيءٍ من ذلك خطأً أو غلطًا ...

وقد بيّنت وجوه هذه الحروف، وجميع ما يشبهها في كتاب: "هجاء المصاحف"»(١).

٢ـ الردُّ على من قال بخلق القرآن.

وقد صرّح به في الكتاب الثامن والعشرين: كتاب الألفاظ الدائرة في السنن والأحكام، حيث يقول في حديثه عن تفسير الإفك والافتراء والاختلاق ما نصُّه: «وأمّا الاختلاق فيُقال: خَلَقَ كذبًا واختلقه، أي: افتعله ووضعه ...، وحكى عن الكفار أنّهم قالوا: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ اخْتِلاقٌ﴾(٢) يعنون القرآن، أي: مفتعلٌ موضوعٌ.

ولهذا وغيره لا يجوز أن يُقال في القرآن: إنّه مخلوقٌ؛ لأنّ القرآن أصدق الصدق، وأحقُّ الحقِّ، فلا يجوز أن يُسمّى باسم الكذب، ومن سمّاه بذلك فقد كفر.

وقد بيّنت تمام شرحه في كتاب: "الردُّ على من قال بخلق القرآن"»(٣).

وللأمانة العلميّة أحبُّ أن أشير إلى أنّه قد وقف على هذا النصِّ وحده أحد الباحثين، واستوقفه كما استوقفني؛ وهو ما جعله يقول: «هذا النصُّ مهمٌّ جدًّا، وكنت أودُّ أن يقف عليه الدكتور السديس، ويتأكّد من اسم هذا الكتاب الوارد فيه بالرجوع إلى الكتب التي بحثت في هذه(٤) القضيّة المهمّة»(٥).

(١) حدائق الآداب ص٥٦٠.

(٢) سورة ص من الآية ٧.

(٣) حدائق الآداب ص ٦٠٥.

(٤) في الأصل: هذا.

(٥) نظرات نقدية، مجلة العرب، العددان ٩ و ١٠، ص ٦٧٢.

٣ و ٤ ـ كتابان أحدهما: في شرح العلل النحويّة، وثانيهما: في شرح المسائل النحويّة.

وقد صرّح بهما في مقدمة كتاب الإعراب؛ حيث يقول: «هذا كتاب اختصرنا فيه من أصول العربيّة ما يُعرف به تقويم اللسان والكلام، وسلكنا فيه مذاهب الكُتّاب في تقديم جمل الأصول وإتباعها بالتفصيل؛ فبدأنا بذكر وجوه العربيّة مجملةً، ثمّ شرحناها مفصّلةً، وملنا إلى الاختصار دون التطويل، والاقتصار على الجليل، ليكون مقنعًا لمن اكتفى بسلامة لسانه من اللّحن، وسُلّمًا لمن ابتغى التوسُّط في النحو، وأقرب على المقيِّدين، وأسهل على المعلِّمين؛ إذ كنا قد شرحنا العلل والمسائل في كتابين غير هذا»(١).

ولعلّ فيما تقدّم ما يكشف ويوضح التكوين العلميّ، والنشاط التأليفيّ لهذا العَلم الذي لم يوفِّه التاريخ حقّه.

المبحث الخامس: النقول عنه والإفادة منه.

ملأ أبو محمّد الأبهريُّ كتابه علمًا، وقد قيّض الله له أن يقع في يد ثلّة من العلماء ممّن أفادوا منه، ونصُّوا على النقل عنه.

وقد وقف البحث (بتوفيق الله) على ثلاثةٍ من العلماء سوى من سبق ذكرهم من مترجميه كياقوت الحمويّ قد وقفوا على "حدائق الآداب" ونقلوا عن الأبهريّ، ونصُّوا على الإفادة من كتابه، وهؤلاء العلماء هم:

١ـ الإمام اللغويُّ المحقّق، والعلاّمة المدقّق الصغانيُّ (الحسن بن محمد، أبو الفضائل، رضي الدين، المتوفى سنة ٦٥٠ هـ)(٢).

وقد صرّح هذا الإمام الطلعة في مقدمة كتابه: "العباب الزاخر واللباب الفاخر" باعتماده كتاب: "حدائق الآداب" ونقله عنه، وذلك في الفصل الثاني من مقدّمة كتابه الذي كان عنوانه: «الفصل الثاني: في أسامي كتب حوى هذا الكتاب

(١) حدائق الآداب ص ٤٩٩.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٥٢١، ومقدمة تحقيق العباب الزاخر.

اللغات المذكورة فيها»(١)، وكان منها: «حدائق الأدب للأبهريِّ»(٢)، أو «حدائق الآداب للأبهريِّ»(٣)، وهو الصحيح في تسمية الكتاب.

٢ ـ الأديب النحويُّ الرحّالة زين الدين الآثاريُّ (أبو سعيدٍ، شعبان بن محمّد بن داود الموصليُّ القرشيُّ، المتوفّى سنة ٨٢٨ هـ)(٤).

وقد وقف البحث على تصريحه بالنقل عن الأبهريِّ وتسمية كتابه؛ وذلك حيث يقول في حديثه عن أقسام العَلم:

«ومن المضاف قولهم: حمار قبّان، وشحمة الأرض، وسام أبرص، وقد بوّب الأبهريُّ في كتاب: "الحدائق في اللغة" لهذه الثلاثة فقال:

أمّا حمار قبّان فقد قيل: إنّه دويبةٌ ...»(٥).

٣ـ الطبيب الدمشقيُّ ابن السويديِّ (إبراهيم بن محمد الأنصاريُّ، المتوفى سنة ٦٩٠ هـ، وهو تلميذ ابن البيطار)(٦).

وقد صرّح في كتابه: "السمات في أسماء النبات" بالنقل عن كتاب: "حدائق الآداب" للأبهريِّ على ما أثبته بعض الباحثين في بحثه الموسوم بـ "مكانة ابن السويديِّ بين أساتذة الطب الدمشقيِّين"(٧).

وكما يظهر ممّا تقدّم فقد لقي كتاب: "حدائق الآداب" موثوقيّةً لدى هؤلاء العلماء؛ فاعتمدوا النقل عنه في كتبهم على تفاوت أعصارهم، واختلاف أصقاعهم، وتنوّع مشاربهم العلميّة وتباينها، وكلُّهم وجد بغيته من كتاب الأبهريِّ.

(١) العباب الزاخر (بتحقيق: فير محمد حسن) ١ / ٧.

(٢) السابق ١ / ٩.

(٣) العباب الزاخر (حرف الهمزة) بتحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ص ٣٠.

(٤) ينظر: الضوء اللامع ٣ / ٣٠١، وشذرات الذهب ٧ / ١٨٤، والأعلام ٣ / ١٦٤.

(٥) القلادة الجوهرية ل ٢٤ ب. وينظر: حدائق الآداب ص ١٢١ و١٢٢.

(٦) ينظر: عيون الأنباء ص ٧٥٩، وشذرات الذهب ٥ / ٤١١، والأعلام ١ / ٦٣.

(٧) مجلة التراث العربي– دمشق، العدد ١١٠ (حزيران ٢٠٠٨ م – جمادى الآخرة ١٤٢٩ هـ).
نقلا عن الرابط الآتي: http://www.awu-damorg/trath/110/turath110-003.htm .

الفصل الثاني: فكر الأبهريِّ النحويِّ

المبحث الأول: المصطلح النحويُّ عند الأبهريِّ.

يشكِّل المصطلح النحويُّ ركيزةً مهمّةً من ركائز الفكر النحويِّ في أيّ مُؤلَّفٍ، ولدى أيِّ نحويٍّ؛ فالمصطلح يدل على الصبغة العلميّة، والمرجعيّة والثقافة النحويّة لديه.

وعند النظر في المصطلحات التي استخدمها الأبهري يجد الباحث ما يأتي:

١ـ الاسم المتمكِّن المتصرِّف.

وقد ورد هذا المصطلح المركّب في قول الأبهريِّ:

«والكلام كلُّه على ثلاثة أَوْجُهٍ في الإِعْراب: أحَدُها: أن يُعْرَبَ إِعرابًا تامًّا، وذلك في الاسْمِ الْمُتَمَكِّن الْمُتَصَرِّف نحو: زَيْدٍ»(١).

ومصطلح الاسم المتمكِّن واردٌ عند سيبويه(٢)، وأمّا المتصرِّف فيُقصد به:

«استعمال الكلمة في جميع أبواب العربيّة»(٣).

وهذا المصطلح «الاسم المتمكِّن المتصرِّف» مصطلحٌ غير متداولٍ بكثرة عند النحويِّين حتى نهاية القرن الرابع الهجريِّ.

وقد يُقال: المشهور عند المتقدِّمين أنّ التصرُّف مصطلحٌ يخصُّ الفعل لا الاسم، يقول الزجّاجيُّ: «وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرُّف»(٤).

والمراد بتصرُّف الأفعال:

«اختلاف أبنيتها لاختلاف أزمنتها نحو: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، اِضْرِبْ(٥)»(٦).

---

(١) حدائق الآداب ص ٥٠٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ١٣.

(٣) البسيط ١ / ١٨١.

(٤) الجمل ص ٢.

(٥) في الأصل: إضربْ.

(٦) شرح الجمل الكبير ١ / ١١٤. وينظر: البسيط ١ / ١٨١.

وبما أنّ هذا المعنى غير مرادٍ هنا، فقد تكون كلمة المتصرِّف محرّفة عن المنصرف، وقد صرّح الأبهريُّ بمصطلح "المنصرف"، وسيأتي في المصطلح الآتي (بمشيئة الله).

وهو احتمالٌ واردٌ على كلِّ حالٍ، إلا أنّ الأصل: بقاء ما كان على ما كان.

٢ـ ما ينصرف وما لا ينصرف.

وقد صرّح به الأبهريُّ في قوله بعد النص السابق إيراده:

« ... والآخر أن يعرب بعض الإعراب، ويمنع البعض[١]، وذلك فيما لا ينصرف نحو: إبراهيم »[٢]، وقد عقد له بابًا بعنوان: ما ينصرف وما لا ينصرف[٣].

والانصراف اصطلاحٌ بصريٌّ، ويقابله الإجراء عند الكوفيِّين[٤]، وإن كان المبرِّد قد عقد له بابًا بعنوان: « ما يجرى وما لا يجرى »[٥].

٣ـ الأسماء الخمسة[٦].

وهي تسمية الزجّاجيِّ[٧].

وقد عيّنها الأبهريُّ بقوله:

---

(١) يدخل الأبهريُّ هنا" ال" على "بعض"، وهي مسألة خلافية؛ والجواز قول لبعض اللغويِّين.
والجمهور على منع دخولها عليها وعلى أختها "كلّ".
ينظر: الصحاح ٥ / ١٨١٢ (كلل)، والقاموس المحيط ٢ / ١٣٩١ (كلل)، وشرح درة الغواص ص ٦٩، ودخول أل على كل وبعض (مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد الخامس، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م) ص ٢٢٩.

(٢) حدائق الآداب ص ٥٠٠.

(٣) السابق ص ٥٣٨.

(٤) ينظر: الكتاب ١ / ٢٢، والمصطلح النحوي ص ١٦٦، ومصطلحات النحو الكوفي ص ٩٨، ودراسة في النحو الكوفي ص ٢٣٣.

(٥) المقتضب ٣ / ٣٠٩.

(٦) حدائق الآداب ص ٥٠١.

(٧) ينظر: الجمل ص ٣.

«وهي: أبٌ، وأخٌ، وذو، وحمو، وفو إذا أضفتها»(١).

ونُسب عدُّها خمسةً للزجّاجيِّ والفرّاء(٢).

وممّن عدّها خمسةً: ابن كيسان(٣)، وصدر الأفاضل(٤)، وابن آجرُّوم(٥).

وهي عند البصريِّين والجمهور ستّة أسماءٍ بزيادة: "هنو"، على لغةٍ قليلةٍ حكاها سيبويه(٦).

٤ـ الجرُّ(٧)، وحرف الجرِّ(٨)، ويجرُّ(٩).

والجرُّ مصطلحٌ بصريٌّ على الأشهر، ويقابله عند الكوفيِّين الخفض(١٠)، على أنّ الباحث لا يعدم من النصوص ما يستعمل فيه البصريُّ مصطلح "الخفض"(١١)، وهما من مصطلحات الخليل وفق تفريقٍ بينهما عنده(١٢).

٥ـ المضاف بحرف جرٍّ.

ويقصد به المجرور بحرف الجرِّ، وقد أورده في قوله:

---

(١) حدائق الآداب ص٥٠٠.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٣٤٤، والتوطئة ص ١٢٥، والتذييل و التكميل ١/١٦٥، والارتشاف ١ / ٤١٥، وتوضيح المقاصد ١ / ٧٢، وشرح القطر ص ٩٣، وشرح الشذور ص ٦١، والهمع ١ / ١٢٢، وشرح الأشموني ١ / ٦٩.

(٣) ينظر: الموفقي ص ١٠٦.

(٤) التخمير ١ / ٢٠٦.

(٥) متن الآجرومية ص ٨.

(٦) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٦٠. وينظر: شرح التسهيل ١ / ٤٤.

(٧) حدائق الآداب ص ٥٠٠ و ٥٠١، و ٥٢٩.

(٨) السابق ص ٥١٠، و ٥٣٢، و ٥٣٣.

(٩) السابق ص ٥٢٨ و ٥٢٩.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ١١٦، والأشباه والنظائر ٣ / ١٨٤.

(١١) ينظر: المقتضب ١ / ١٤٣، والإيضاح في علل النحو ص ٩٣.

(١٢) ينظر: مفاتيح العلوم ص ٣٠، والخلاف بين النحويين ص٢٤٠، والمصطلح النحوي ص ٩٠، ومصطلحات النحو الكوفي ص ١٢١.

«وخبر المبتدإ ستة أشياء: الظرف، والمضاف بحرف جرٍّ ...»(١).

وهو منتزعٌ من قول سيبويه:

«وأمّا الباء وما أشبهها فليست بظروفٍ ولا أسماء، ولكنّها يُضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده»(٢).

٦ـ المضمر(٣)، والمكنيُّ(٤).

والأكثر في كلامه المضمر، ولعلّه لم يستعمل المكنيّ إلاّ في الموضع المحال إليه فحسب.

والضمير والمضمر مصطلحان بصريّان، ويقابلهما عند الكوفيِّين الكناية والمكنيُّ(٥)، على أنّ الباحث لا يعدم استعمال البصريِّ لمصطلح الكناية(٦).

٧ـ واجبٌ.

بمعنى الموجب أي: المُثْبَت، وذلك حيث يقول عن أوجه الاستثناء:

«أحدها: إذا كان أوّل الكلام واجبًا؛ فإنّ المستثنى يكون منه منصوبًا نحو: جاءني القوم إلاّ زيداً ...»(٧)، وقد أشار له المحقِّق في تعليقته عليه.

٨ـ جمعٌ على هجاءين.

ويقصد به: جمع المذكّر السالم، وذلك حيث يقول في كتاب الجمع والتثنية:

«اعلم أنّ الجمع في كلام العرب على خمسة أوجهٍ:

---

(١) حدائق الآداب ص ٥١١.

(٢) الكتاب ١ / ٤٢٠ و٤٢١.

(٣) حدائق الآداب ص ٥١٨ و٥٢٠.

(٤) السابق ص ٥٦٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٥ و ١٩، وابن يعيش ٣ / ٨١، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٩٦، ومصطلحات النحو الكوفي ص ٦٠، ودراسة في النحو الكوفي ص ٢٧٩.

(٦) ينظر المقتضب ١ / ٢٤٨.

(٧) حدائق الآداب ص ٥٢٧.

الأوّل منهـا: جمعٌ على هجاءين ـ وهو خـاص بالرجـال ـ نحـو: الزيدون ...، والمسلمون والصالحون ...، والمسلمين والصالحين...، في النصب والجرِّ»[١].

وسيبويه يسمِّي هذا الجمع تسميتين:

الأولى: الجمع «على حدِّ التثنية»[٢].

والتسمية الثانية: «الجمع بالواو والنون»[٣].

والمبرِّد يسمِّيه: «الجمع على حدِّ التثنية، وهو الجمع الصحيح»[٤].

ويسـمِّيـه الزجـاجيِّ: «الجـمع الْمُسـلَّم»[٥]، وأسـمـاه الفـارسيُّ: «جـمع السلامة»[٦].

ويُسَمَّى كذلك: الجمع السالم[٧]، وجمع التصحيح[٨].

وقد وقف البحث على مصطلح الأبهريِّ عند الحريريِّ[٩]، والعكبريِّ[١٠].

ومن الواضح أنّ تسمية الأبهريِّ على دقّتها غير متداولةٍ ولا مشهورةٍ.

٩ ـ المضارع[١١]، والمستقبل[١٢].

وذلك في تسمية الفعل المضارع، وقد علّق المحقِّق على المصطلح الأخير قائلاً:

---

(١) حدائق الآداب ص ٥٩٥.

(٢) الكتاب ١ / ١٨.

(٣) الكتاب ٣ / ٤١٠.

(٤) المقتضب ١ / ٥. والمصطلح الأخير في شرح ملحة الإعراب ص ١٠٥.

(٥) الجمل ص ٩.

(٦) الإيضاح العضدي ص٦٦.

(٧) شرح ملحة الإعراب ص ١٠٥، والفصول لابن الدهان ص ٧ و٨.

(٨) اللمع ص٦٣.

(٩) ينظر: شرح ملحة الإعراب ص ١٠٥.

(١٠) ينظر: اللباب ١ / ١١٢.

(١١) حدائق الآداب ص ٥٠٣.

(١٢) السابق ص ٥٠٤، و ٥١٥.

«استخدم المؤلِّف هنا اصطلاح الكوفيِّين "المستقبل"، عوض اصطلاح البصريِّين "المضارع"، وإن كان الكوفيُّون يطلقونه على المضارع والأمر معًا»(١).

و الأمر قريبٌ ممّا قال(٢).

١٠ـ الهمزة المُلْحَقَة.

يلقِّب الأبهريُّ الألف الممدودة التي للإلحاق: «المُلْحَقَة»، وذلك حيث يقول: «وأمّا الهمزة الزائدة التي لغير التأنيث فتكون مرّةً في موضع لام الكلمة نحو: سماء وكساء ودعاء، ومرّةً زائدة تُسمّى مُلْحَقَةً؛ فأمّا المُلْحَقَة ففي قولك: عِلباء وحِرباء، وأمّا الزائدة غير المُلْحَقَة ففي قولك: عُلماء وأنصباء، وما أشبه ذلك»(٣).

وعِلْباء وحِرْباء على زنة "فِعْلاء"، وهو وزنٌ ملحقٌ بـ سِرْداح وسِرْبال «فِعْلال»(٤).

ولم يقف البحث على هذا المصطلح عند غيره.

١١ـ صلةٌ زائدةٌ.

استخدم الأبهريُّ هذا المصطلح المركّب للدلالة على الحرف الزائد في الإعراب، وذلك حيث يقول في حديثه عن "ما":

«وتكون صلةً زائدةً نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾(٥)، وقوله: ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ﴾(٦)؛ أي: برحمة، ومن خطيئاتهم»(٧).

وهو هنا يجمع بين المصطلحين المشهورين في التعبير عن الزيادة، وهو في هذا

(١) حدائق الآداب ص ٥٠٤ الحاشية ٢.

(٢) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ص ٧٤.

(٣) حدائق الآداب ص ٥٨٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣ / ٢١٤، والمغني في تصريف الأفعال ص ٦٠.

(٥) سورة آل عمران من الآية ١٥٩.

(٦) سورة نوح من الآية ٢٥.

(٧) حدائق الآداب ص ٥٥١.

الاستخدام متابعٌ للفرّاء الذي جمع بينهما(١)، ومصطلح الصلة هو الأكثر في الاستعمال عند الكوفيِّين مع استخدامهم لمصطلح الزائد الذي هو مصطلح البصريِّين، ويشترك الفريقان في استخدام مصطلحي اللغو والحشو(٢).

ويلحظ أنّ الأبهريَّ يزاوج بين مصطلحات النحوين البصريِّ والكوفيِّ؛ مع محاولة الخلوص والنفوذ إلى مصطلحٍ جديدٍ يصطفيه ويرتضيه.

ولعلّ فيما تقدّم ما يكشف عن المصطلح النحويِّ والصرفيِّ عند الأبهريِّ، وهو وما سيأتي يوضِّح بجلاءٍ كون كتاب الأبهريِّ ألصق بمؤلّفات القرن الرابع الهجريِّ.

المبحث الثاني : إرساء النحو التعليميِّ.

والمراد بالنحو التعليميِّ:

النحو الذي يهتم بإيراد القواعد النحويّة والصرفيّة مع التمثيل لها أو الاستشهاد بحسب الحاجة، دونما خوضٍ في الخلاف النحويِّ، وتوابعه من احتجاجاتٍ وشواهد وترجيحٍ، مع عدم التعرُّض لإيراد التعليلات أو التأويلات الصناعيّة.

وهذا النوع من التأليف النحويِّ «الغرض منه عرض مسائل النحو وقضاياه حتى يتسنّى للدارسين الوقوف عليها أملاً في استيعابها، ومراعاتها عندما ينطقون أو يكتبون»(٣).

وقد صرّح الأبهريُّ بهذا الغرض في قوله في تقدمة كتاب الإعراب:

«هذا كتابٌ اختصرنا فيه من أصول العربيّة ما يُعرف به تقويم اللسان والكلام، وسلكنا فيه مذاهب الكُتَّاب في تقديم جمل الأصول وإتباعها بالتفصيل؛ فبدأنا بذكر وجوه العربيّة مجملةً، ثمّ شرحناها مفصّلةً، وملنا إلى الاختصار دون

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ١٧٢.

(٢) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ص ٣٨ – ٤١.

وينظر أيضا: ابن يعيش ٨ / ١٢٨ و ١٢٩، والأشباه والنظائر ٢ / ١٥٨– ١٦٥.

(٣) النحو التعليمي في التراث النحوي ص ١٥.

التطويل، والاقتصار على الجليل؛ ليكون مقنعًا لمن اكتفى بسلامة لسانه من اللحن، وسُلّمًا لمن ابتغى التوسُّط في النحو، وأقرب على المقيِّدين، وأسهل على المعلِّمين»(١).

ومن أمثلة النحو التعليميِّ وتطبيقاته عند الأبهريِّ ما يأتي:

١ـ إيراد الصور المختلفة والمتعددة المتعلَّق بها الحكم النحويُّ.

وممّا وقف عليه البحث من ذلك ما يأتي:

أ ـ قوله في" باب النصب في الفعل":

«والحروف التي تنصب الفعل: أن، ولن، و إذن، وكيما، وكيلا، وحتى، واللام المكسورة التي في معنى كي، وأن لا، ولئلاّ»(٢).

ب ـ قوله في باب الجزم بالحروف:

«وهي: لم، وألم، ولـمّا، وألـمّا، ولام الأمر، و"لا" في النهي»(٣).

ج ـ قوله في باب المجازاة:

«وله أسماءٌ، وظروفٌ، وحروفٌ يُجزم بها؛ فالأسماء: من، وأيٌّ، وما، ومهما، والظروف: أين ... ، والحروف إنْ، وإلاّ (بمعنى: إنْ لا)»(٤).

وما هذا الصنيع إلاّ ليعرف الشادي والمتعلِّم الحكم النحويَّ مع صور العامل المختلفة.

وصنيعه هذا قريبٌ من صنيع الزجّاجيِّ في تعداد الصور لبعض العوامل(٥).

٢ـ أسلوب الحوار الرصين.

وقد استعمله في تقرير أنّه لا يُتعجّب ممّا كان الوصف منه على أفعل فعلاء،

(١) حدائق الآداب ص ٤٩٩.

(٢) السابق ص ٥٠٥. وينظر: دقائق التصريف ص ٤٠.

(٣) السابق ص ٥٠٧. وينظر: دقائق التصريف ص ٤١.

(٤) حدائق الآداب ص ٥٠٧ و ٥٠٨.

(٥) ينظر: الجمل ص ٧.

وذلك حيث يقول:

« فإن قلت: لم لا تقول: ما أصمّه!، وتقول ما أسمنه ! والسِّمَنُ خِلقة ؟.

قلت: لأنّه يُقال رجلٌ أصمّ؛ وأفعل لا يقال منه: ما أفعله، ولا يقال: أسمن، إنّما يُقال: سمينٌ.

فإن قال: لم قلت: ما أحمقه! وقد يُقال: أحمق ؟.

فقل: لأنّ أحمق مثل جاهلٍ؛ فكما يقال: ما أجهله، يقال: ما أحمقه !.

فإن قال: لم لا تقول: ما أعمى بصره!، وتقول ما أعمى قلبه؟.

فقل: لأنّ عمى البصر خلقةٌ قائمةٌ، وعمى القلب يُقال على التشبيه بالغباوة والجهالة؛ وليس هناك بصرٌ يُكَفُّ، وكما يُقال: ما أغباه!، قيل: ما أعماه وأعمى قلبه!.

وقول الله عز وجل: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾[1] يريد به: عمى القلب عن قبول الحقّ لا عمى البصر، وهو في الآخرة أعمى يجوز أشدُّ عمًى؛ فتقول: فلان أعمى من فلان إذا أردت عمى القلب، وإن أردت عمى العين لا يجوز إلاّ أشد عمًى من فلان »[2].

وهذا الأسلوب يقرِّب المعلومة، ويقوِّيها ويقرِّرها في ذهن المتلقِّي، وهو في الوقت نفسه يكشف عن عالمٍ متمكِّنٍ، ومطّلعٍ على النصوص.

٣ـ عدم الاهتمام بإيراد الخلاف.

لعلّ من أبرز مظاهر هذا التوجُّه (وهو إرساء النحو التعليمي) لدى الأبهريِّ هو كونه غير معنيٍّ بإيراد الخلاف في الأعمِّ الأغلب.

على أنّ الأبهريّ قد يُشير في النادر إلى الخلاف، وكلُّ ما وقف البحث عليه من

(١) سورة الإسراء الآية ٧٢.

(٢) حدائق الآداب ص ٥٢٤. وينظر: المقتضب ٤ / ١٨١ و١٨٢.

ذلك هو قوله: «والصفات نحو: أحمر وأشقر فيها اختلافٌ فأجرها مجرى أحمد؛ لأنّه وجه جائز»(١).

وممّا يرتبط بهذا الأمر ويُفصح عنه أنّ الأبهريّ لم يصرِّح في الأبواب النحويّة والصرفيّة التي عقدها إلاّ بتسمية أربعة من النحاة، وهم: سيبويه(٢)، والأخفش(٣) من البصريِّين، وأبو جعفر الرؤاسيُّ(٤)، والكسائيُّ(٥) من الكوفيِّين، وكلُّ واحدٍ منهم ورد اسمه مرةً واحدةً فحسب.

وما ذلك إلاّ وفاءً بمنهجه الذي اختطّه لنفسه في تقدمته لكتاب الإعراب من كون مبنى الكلام في هذا الكتاب قائمًا على الاختصار.

المبحث الثالث: التجديد والابتكار.

ظهر لدى نحويِّي القرن الرابع الهجريِّ الميل إلى التجديد والابتكار، والأبهريُّ واحدٌ من هؤلاء النحويِّين الذين كان لهم مشاركةٌ ونصيبٌ فيه، ويظهر ذلك من خلال كتابه في عدّة جوانب؛ وسأوجزها فيما يأتي:

أ- طريقة التأليف، وإيراد الكتب والأبواب على هذا النحو المبتكر.

ويظهر هذا الأمر جليًّا واضحًا في الآتي:

١- وضع الأبهريِّ فهرسًا للكتب التي تضمّنها كتابه في مقدِّمته(٦).

وهو بهذا يكون قريبًا من صنيع الثعالبيِّ في فهرست أبواب بعض كتبه(٧)، وهما من عصرٍ واحدٍ.

(١) حدائق الآداب ص ٥٤٠.

(٢) السابق ص ٥١٩.

(٣) السابق ص ٥٢٣. وقد سقط هذا الموضع من الفهرسة للأخفش في فهرس الأعلام ص ٧٤٧.

(٤) السابق ص ٥٧٢.

(٥) السابق ص ٥٧١.

(٦) حدائق الآداب ص ١٤.

(٧) ينظر: فقه اللغة وسر العربية ١ / ١٩.

٢ـ عرض الأبواب النحويّة وفق ترتيبٍ منظّمٍ غير مسبوقٍ.

المطالع للأبواب النحويّة عند الأبهريّ يجدها تنتظم وفق ترتيبٍ يعتمد الموقع الإعرابيّ للكلمة، وذلك أنّه بدأ كتاب الإعراب(١) بالمقدّمات النحويّة المعروفة؛ حيث بدأ بباب أصول الكلام؛ وعرض فيه لأقسام الكلام (الكلمة)، وتعريف كلٍّ قسم، ثمّ باب إعراب الكلام؛ وتكلّم فيه عن الإعراب والبناء، وعلامات إعراب الأسماء، وعن المقصور والممدود تعريفًا وتثنيةً.

ثمّ عرض لإجمال أوجه الإعراب في الأسماء والأفعال؛ فبدأ بباب جملة وجوه الرفع والنصب والجرِّ في الأسماء، ثمّ باب جمل وجوه الإعراب في الأفعال.

ثمّ بدأ حديثه المفصّل لما أجمله مبتدأً بإعراب الفعل، وهو منهجٌ غريبٌ وجديدٌ في الوقت نفسه؛ ولعل سبب ذلك أنّ الحديث فيه قليلٌ بالنسبة لإعراب الأسماء؛ وقد عرض فيه لما يُعرب ويُبنى من الأفعال وعلامة كلٍّ، ثمّ باب النصب في الفعل، ثمّ باب جواب الفاء والواو(٢)، فباب الجزم بالحروف، يليه باب الجزم بسائر الحروف ـ وهو في الحقيقة بابٌ غريبٌ إذ عرض فيه في سطرين فقط للجزم في جواب الأمر (زرني أزرْك)، وجواب النهي (لا تشتم الناس يشتموك) ـ، وختم بباب المجازاة.

ثمّ عرض لأبواب إعراب الأسماء، وكانت على النحو الآتي:

باب المبتدأ والخبر، باب الفاعل والمفعول ومالم يسم فاعله، باب كان وأخواتها، باب إنّ وأخواتها، باب النفي بلا، باب الحال والمعرفة والنكرة، باب الظرف، باب التعجب، باب النداء، باب الاستثناء، باب المصدر، باب التمييز، باب المقادير والتفضيل ـ وهو تتمة باب التمييز الذي تكلم فيه عن تمييز العدد ـ، باب الجرِّ، باب

(١) يبدأ من ص ٤٩٩، وينتهي ص ٥٥٥.

(٢) الصواب: باب الجواب بالفاء والواو؛ لأنّه من المعلوم أنّه ليس للفاء والواو جواب، وإنّما يكونان في أوّل الجواب، وهو منطوق كلام الأبهريّ حيث يقول عقب العنوان السابق (ص ٥٠٦): «اعلم أنّ جواب الأمر والنهي ... إذا كانت في أوّله فاءٌ أو واوٌ فهو نصبٌ».

ولم يظهر لي هل الخطأ في هذا العنوان من الأبهري أم هو تطبيع لم يستدركه المحقِّق؟!.

حروف الجرِّ، باب الأربعة التي تتبع ما قبلها ـ وفيه سردٌ لها فحسب ـ، باب الصفة، باب العطف، باب أم و أو، باب التوكيد، باب البدل، باب ما ينصرف وما لا ينصرف، باب النسبة، باب التصغير، باب التذكير والتأنيث، بابٌ يجمع أصولاً شتّى، باب ألف الوصل والقطع، باب النون الثقيلة والخفيفة، باب مِفْعَل ومَفْعِل.

وقد عرض الأبهريُّ في كتاب الهجاء[١] لبعض المسائل النحويّة والتصريفيّة والرسم كباب مواقع الألفات في الهجاء، وباب" ما "في الفصل والوصل وحذف الألف، وباب اجتماع الواوات، وبابٌ في التغير والزيادة في الهجاء، وباب ما يكتب بالياء والألف، وباب الهمز، وباب ما يكتب من التواريخ، وباب ما يقع من المعرفة والنكرة في العدد وما يكتب من ذلك، وباب حروف المعجم.

على أنّ الأبهريّ عاد وأفرد بعض الأبواب التي عرض لها بإيجاز في ما تقدّم بشكلٍ موسّعٍ ضمن كتبٍ مستقلةٍ؛ فقد أفرد الممدود والمقصور في الكتاب الخامس والعشرين[٢]، وأفرد التذكير والتأنيث في الكتاب السادس والعشرين[٣]، وكتاب الجمع والتثنية في الكتاب السابع والعشرين[٤].

وممّا تقدّم يظهر جليًّا أنّ كتاب الأبهريِّ ليس اختصاراً لكتب بعض سابقيه، وليس شرحًا لواحدٍ منها، وليس نسجًا على منوال أحدها، بل هو ثمرة التحصيل العلميِّ للأبهريِّ، وفيه وبخاصة في طريقة الترتيب من الجدّة والابتكار الشيء الكثير.

ب ـ إيراد التعريفات:

لم يهتم النحويون الأوائل بوضع التعريفات أو الحدود لكلِّ بابٍ أو مصطلحٍ

(١) هو الكتاب الرابع والعشرون، وهو يبدأ من ص ٥٥٦، وينتهي ص ٥٧٢.

(٢) حدائق الآداب ص ٥٧٣.

(٣) حدائق الآداب ص ٥٨٤.

(٤) السابق ص ٥٩٥.

يوردونه، إنّما تكون هذه المصطلحات مفهومةً في الغالب من المثال أو الشاهد الذي يسوقونه، وهذا الأمر يتلائم مع طبيعة نشوء العلوم غالبًا.

وأمّا نحويُّو القرن الرابع فقد ظهر لديهم الاهتمام بوضع الحدود والتعريفات كما يظهر من مطالعة كتب أبي عليٍّ الفارسيِّ، وأبي سعيدٍ السيرافيِّ، وأبي القاسم الزجّاجيِّ، وأبي الحسن الرمانيِّ، وأبي الفتح ابن جنّي وأضرابهم، على تفاوت ما بينهم في هذه الناحية، وهي بذرةٌ زرعها أشياخهم(١) فنمت عند هؤلاء، وعند عصرييِّهم.

ولم يكن الأبهريُّ غريبًا عن هذه الثقافة التي نشأت لدى هؤلاء النحويِّين، وأصبحت من صميم تعليم النحو.

وممّا وقف عليه البحث من التعريفات النحويّة والصرفيّة التي أوردها الأبهريُّ ما يأتي:

١ـ تعريف الاسم.

«فالاسم: كلُّ ما حسن دخول الباء في أوّله»(٢).

وهو أحد تعريفين نُقلا عن هشام بن معاوية الضرير النحويِّ الكوفيِّ(٣).

٢ـ تعريف الفعل.

«الفعل: ما دلّ على وقوعه في زمانٍ مضى، أو على أنّه سيقع في زمانٍ لم يأت»(٤).

وهو ممّا لم يقف عليه البحث بهذا اللفظ لغيره، وقريبٌ منه قول الزجّاجيِّ في حدِّ الفعل: «الفعل على أوضاع النحويِّين، ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ»(٥).

---

(١) تنظر أمثلة على ذلك في: الإيضاح في علل النحو ص ٤٩، وإصلاح الخلل ص ٨، والتبيين ص ١٢١.

(٢) حدائق الآداب ص ٥٠٠.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ١٠. وينظر: هشام بن معاوية الضرير ص ٦٩.

(٤) حدائق الآداب ص ٥٠٠. ولا يخفى أنّ العبارة قلقة، وسبب ذلك هو الإضمار في قوله: «وقوعه».

(٥) الإيضاح في علل النحو ص ٥٢.

٣ـ تعريف الحرف.

«الحرف كلُّ ما لم يكن اسمًا، ولا فعلاً»(١).

وهو منتزعٌ من قول سيبويه:

«وحرفٌ جاء لمعنًى ليس باسمٍ، ولا فعلٍ»(٢).

٤ و ٥ ـ تعريف المقصور و الممدود.

«المقصور: ما كان في آخره ألفٌ ساكنةٌ(٣) ...

والممدود: ما كان في آخره ألفٌ ساكنةٌ بعدها همزة ...»(٤).

وتعريفه للمقصور هو تعريف الزجّاجيِّ الذي يقول:

«هو ما كانت في آخره ألفٌ ساكنةٌ»(٥).

٦ـ تعريف الفعل المضارع.

«وفعلٌ مستقبلٌ، وهو: الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي: الياء، والتاء، والألف، والنون»(٦).

وهو قريبٌ من تعريف سيبويه الذي يقول:

«وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون»(٧).

---

(١) حدائق الآداب ص٥٠٠.

(٢) الكتاب ١ / ١٢. وينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٥.

(٣) يقول ابن يعيش (شرح المفصل ٦ / ٣٧): «من المعلوم أنّ الالف لا تكون إلاّ ساكنةً لكن احترز عن الهمزة المتحرِّكة نحو ما ذكرناه من قولنا: رشأ وخطأ».

(٤) حدائق الآداب ص ٥٠١. وينظر أيضا: ص ٥٧٣ و٥٧٤.

(٥) الجمل ص ٢٨٣.

وينظر: التبصرة و التذكرة ٢ / ٦٠٨، والمفصل ص ٢٧٣، والشافية ص ٦٨.

(٦) حدائق الآداب ص ٥٠٤.

(٧) الكتاب ١ / ١٣.

٧ـ تعريف المبتدأ.

«كلُّ اسمٍ ابتدأته، ولم توقع عليه فعلاً»(١).

وهو مأخوذٌ من قول سيبويه بتصرف، ونصُّ سيبويه:

«فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدئ ليُبنى عليه الكلام»(٢).

٨ـ تعريف المصدر.

«وهو ما ينتهي إليه الفعل إذا صرّفته نحو قولك: ضربَ يضربُ ضربًا، وخرجَ يخرجُ خروجًا»(٣).

وسيأتي الكلام عنه (بمشيئة الله) في انفرادات الأبهريِّ في المبحث السابع.

٩ـ تعريف ما ينصرف، وما لا ينصرف.

«معنى قولنا: "ينصرف" يدخله الجرُّ والتنوين.

ومعنى: "لا ينصرف" لا يدخله ذلك، ويكون في موضع الجرِّ منصوبًا غير منوّنٍ»(٤).

وهو مأخوذٌ من قول المبرِّد: «وإنّما تأويل قولنا: لا ينصرف، أي: لا يدخله خفضٌ ولا تنوينٌ»(٥).

وهو نصُّ تعريف ابن السرّاج «والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ»(٦).

١٠ ـ تعريف النكرة.

«النكرة: الاسم الذي يحسن فيه "رُبَّ"»(٧).

(١) حدائق الآداب ص ٥١٠.

(٢) الكتاب ٢ / ١٢٦. وينظر: ١ / ٢٣ و٢٤.

(٣) حدائق الآداب ص ٥٢٩.

(٤) السابق ص ٥٣٨.

(٥) المقتضب ٣ / ٣٠٩.

(٦) الأصول ٢ / ٧٩.

(٧) حدائق الآداب ص ٥٢٠.

وهو في حقيقة الأمر تعريفٌ بالعلامة(١)، ولعلّه منتزعٌ من قول سيبويه:

«فرُبَّ لا يقع بعدها إلاّ نكرةٌ»(٢).

ج ـ التقسيمات التي يوردها.

بنى الأبهريُّ كلامه في الأبواب النحويّة على أساس الحصر الرياضيِّ إن صحّ التعبير؛ فهو مغرمٌ بعمل التقسيمات وحصر الأبواب.

وعند الاستقراء في التراث النحويِّ يجد الباحث أنّ الأبهريّ ليس منفرداً في هذا المجال، ولكنّه يستطيع القول بكلِّ ثقةٍ: إنّ الأبهريَّ كان من السبّاقين إليه.

ومن التقسيمات وأنواع الحصر التي وقف عليها البحث ما يأتي:

١ـ حصر أنواع الكلام.

«الكلام كلُّه مؤلَّفٌ من ثلاثة أشياء لا يخرج شيءٌ من الكلام عنها، وهي: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ»(٣).

وهذا الحصر موجودٌ عند سيبويه(٤) فمن بعده.

٢ـ حصر أوجه الكلام في الإعراب.

«والكلام كلُّه على ثلاثة أوجهٍ في الإعراب:

أحدها: أن يُعرب إعرابًا تامًّا...

والآخر: أن يُعرب بعض الإعراب ويُمنع البعض(٥)، وذلك في ما لا ينصرف.

والوجه الثالث: ألاّ يُعرب البتة، وتكون الكلمة مبنيّةً على حركةٍ واحدةٍ لا تزول عنها، أو على سكونٍ واحدٍ فلا يتحرّك»(٦).

(١) ينظر: التبصرة و التذكرة ١ / ٩٧، وشرح ملحة الإعراب ص ٥٢.

(٢) الكتاب ١ / ٤٢٧.

(٣) حدائق الآداب ص ٤٩٩.

(٤) ينظر: الكتاب ١ / ١٢.

(٥) سبق التنبيه على أنّ الأبهريَّ يدخل هنا "ال" على "بعض"، وهو قول لبعض اللغويين، والجمهور على منع دخولها عليها وعلى أختها "كلّ".

(٦) حدائق الآداب ص ٥٠٠.

٣ـ حصر المرفوعات.

«فالرفع في الأسماء من جميع كلام العرب لا يكون إلاّ من ستة أوجهٍ، سوى أربعة أوجهٍ تكون تابعةً لما قبلها»(١).

٤ـ حصر المنصوبات.

«والنصب في الأسماء من أحد عشر وجهًا سوى الأربعة الأوجه التي ذكرنا»(٢).

٥ـ حصر المجرورات.

«والجرُّ في الأسماء من وجهين: حروف الجرِّ والإضافة»(٣).

وكذا قوله: «والجرُّ يكون بالإضافة والحروف»(٤).

٦ـ حصر أوجه إعراب الأسماء.

«فذلك ثلاثةٌ وعشرون وجهًا في إعراب الأسماء، لا يقع في جميع كلام العرب اسمٌ مرفوعٌ ولا منصوبٌ ولا مجرورٌ إلاّ من أحد هذه الثلاثة والعشرين وجهًا»(٥).

٧ـ حصر وجه الرفع في الفعل.

«الرفع في الفعل من وجهٍ واحدٍ وهو المضارع إذا كان خلواً من الحروف الناصبة والجازمة»(٦).

٨ـ حصر عوامل النصب في الفعل.

«والنصب فيه من سبعة أوجهٍ»(٧).

(١) حدائق الآداب ص ٥٠٢.

(٢) السابق ص ٥٠٢.

(٣) السابق ص ٥٠٣.

(٤) السابق ص ٥٣٢.

(٥) السابق ص ٥٠٣.

(٦) السابق ص ٥٠٣.

(٧) السابق ص٥٠٣.

٩ـ حصر عوامل الجزم.

«والجزم فيه من تسعة أوجهٍ»(١).

١٠ـ حصر أوجه إعراب الفعل.

«فذلك سبعة عشر وجهًا في إعراب الأفعال؛ لا يكون شيءٌ من كلام العرب فعلٌ مرفوعٌ ولا منصوبٌ ولا مجزومٌ إلاّ منها، سوى وجهين من الأربعة التي ذكرناها مع الأسماء ـ وهي العطف والبدل ـ؛ فإنّهما يدخلان على الأفعال في بعض المواضع، ولا يكون فيها الصفة ولا التوكيد»(٢).

١١ـ حصر بعض أنواع الحروف.

«والهاءات إحدى عشرة»(٣).

ولعلّ فيما تقدّم ما يكشف عن جانبٍ من جوانب التجديد والابتكار لدى الأبهريِّ.

د ـ الشواهد التي يوردها.

يمكن القول إنّ الشواهد التي يوردها الأبهريُّ ـ على قلتها ـ تتسم بكونها قليلة الورود أو نادرته في المصادر النحويّة.

وسيأتي (بمشيئة الله) الحديث عن الشواهد عند الأبهريِّ في المبحث الآتي.

هـ ـ الأمثلة التي يوردها.

تعوّد الدارس للنحو على أمثلةٍ محفوظةٍ، وأسماءٍ معيّنةٍ للتمثيل لا تتعدّاها المصادر النحويّة، على تفاوت ما بينها زمنًا وفكرًا ومنهجًا، وأصبح من النادر أن يجد المطالع لهذه الكتب مثالاً جديدًا.

والعذر لهؤلاء المتقدمين هو أنّهم يؤلّفون غالبًا في عصرٍ متقاربٍ، وعن مادةٍ

(١) حدائق الآداب ص ٥٠٣.

(٢) السابق ص ٥٠٣.

(٣) السابق ص ٥٤٧.

علميّةٍ لا تتباين بتغاير الأمثلة.

ويضاف لما سبق ميل الجمهرة منهم إلى التقليد وعدم مخالفة المأثور المنقول، ولو بتغيير الأمثلة المصنوعة فضلاً عن الاستشهاد بشواهد أخر من الفصيح الذي لم يورده المتقدِّمون مع احتجاجهم بمقول صاحب الشاهد في غير ما موضع.

ولعلّ من أهداف صنيعهم هذا: إيثارهم تقريب القاعدة وترسيخها في ذهن المتلقِّي بعدم تبديل الأمثلة وتغييرها، وبخاصةٍ إذا ما انتقل المتعلِّم من كتابٍ في هذه الصنعة إلى آخر.

وممّا يُحسب للأبهريِّ هو مزاوجته بين المأثور من الأمثلة ومحاولة النفوذ إلى أمثلةٍ جديدةٍ لا يجدها المطالع لدى المتأخِّرين عنه فضلاً عن معاصريه إلاّ نادراً.

ومن التجديد في الأمثلة عند الأبهريِّ تمثيله بما يأتي:

١- «إنّ قُدّامك أيامًا طوالاً»(١).

مثّل به في تقديم خبر إنّ الظرف والمجرور على اسمها.

٢- «نوظر الرجلان، ووُضع من المال ألفان، ... واشتُري بالدينارين ثوبان، وأُطلق للرجل ألفان، ووُضع من الحساب بحقِّ الصرف مائتان»(٢).

في التمثيل لما لم يُسمَّ فاعله (النائب عن الفاعل).

٣- «أيام الموسم، وأوان الرطب»(٣).

في باب الظرف.

٤- «تقول: عدوت حُضْرَ الفرسِ؛ لأنّك أردت عدوتُ عدواً مثلَ حُضْرِ الفرسِ»(٤).

(١) حدائق الآداب ص ٥١٧.

(٢) السابق ص ٥١٣.

(٣) السابق ص ٥٢٢.

(٤) السابق ص ٥٢٩.

في باب المصدر

٥- «محمّد آباد».

وذلك في قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف عند حديثه عن المركّب المزجيِّ: «ومنه: الاسمان يجعلان اسمًا واحدًا فيفتح الأوّل أبدًا؛ ويكون الثاني جاريًا مجرى ما لا ينصرف، نحو: حضرموت، وبعلبك، و"محمّد آباد"»(١).

والمطالع لهذه الأمثلة التي دوّنها أبو محمّدٍ الأبهريُّ ممّا استحسنه؛ يجد أنّ بعضها لصيقٌ بالحياة اليوميّة، وبعضها من الموروث العربيِّ كالموسم والرطب، وبعضها من واقع معارف الأبهريِّ وبيئته التي عاش فيها كمحمّد آباد.

المبحث الرابع: الأبهريُّ والشواهد.

اهتمّ الأبهريُّ بالشواهد، وأولاها عنايةً فائقةً من حيث الاختيار أو صراحة الاستدلال، وقد تنوّعت الشواهد في كتابه ما بين آي القرآن وقراءاته، وحديث المصطفى ﷺ ورواياته، وأقوال العرب نثرًا وشعرًا.

وفيما يأتي عرضٌ موجزٌ لما تقدّم:

أولا: شواهد القرآن، وقراءاته.

يسجِّل البحث لأبي محمّدٍ الأبهريِّ اهتمامه البالغ بالشواهد القرآنيّة، وتقديمها على الشعر.

والنصوص في هذا كثيرةٌ، وسأكتفي بإيراد النموذج الآتي:

«واعلم أنّ المعرفة تُوصف بالمعرفة، نحو: هذا زيدٌ الظريفُ، ولقيت أبا سعيدٍ الكاتبَ، ومررت بأبي فلانٍ البزّارِ، ومنه: ﴿وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٢)؛

(١) حدائق الآداب ص ٥٤١.

(٢) سورة الأنعام من الآية ٤٥، وسورة الصافات الآية ١٨٢.

والذي يغلب على ظنّي أنّ الواو مقحمةٌ؛ وأنّ الأبهريَّ يتكلّم هنا عن الآية الثانية من سورة الفاتحة؛ ويدلُّ على ذلك سياق استشهاده بالآيات الآتية التي أوردها في هذا النصّ.

﴿ رَبِّ ﴾ صفةٌ لله عزّ وجلّ، وهو معرفةٌ بالإضافة، و﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾(١) معرفةٌ بالألف واللام، و﴿ مَالِكِ يومِ الدِّينِ ﴾(٢) معرّفةٌ بالإضافة، وصفةٌ لله عزّ وجلّ.

والنكرة لا تُوصف إلاّ بالنكرة، نحو: مررت برجلٍ قاعدٍ، ورأيت رجلاً فارسًا، ومنه:

﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً ﴾(٣)، و﴿ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ ﴾(٤)، ﴿ وَلَوْلا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾»(٥)(٦).

وهو بهذا يكون قد سبق ابن هشامٍ، ومن قبله ابن مالكٍ في الاهتمام بهذا الجانب.

وقد عرض الأبهريُّ لتوجيه بعض القراءات في ثنايا بحثه لبعض المسائل النحويّة، ورسم المصحف (ضمن كتاب الهجاء)(٧)، وتفسير ألفاظ السنن والأحكام(٨).

وسأكتفي بإيراد ثلاثة نماذج ممّا تطرّق إليه في كتاب الإعراب تبيِّن منهج الأبهريِّ وطريقته في تناول القراءات:

١ـ ﴿ فَيُضَاعِفَهُ ﴾ بالنصب والرفع(٩).

«اعلم أنّ جواب الأمر ... إذا كانت في أوله فاءٌ أو واوٌ فهو نصبٌ، ... ويجوز

(١) سورة الفاتحة الآية ٣.

(٢) سورة الفاتحة الآية ٤.

(٣) سورة الأحزاب من الآية ٥٠.

(٤) سورة التحريم من الآية ١٠.

(٥) سورة الفتح من الآية ٢٥.

(٦) حدائق الآداب ص ٥٢١.

(٧) حدائق الآداب ص ٥٦٨ و ٥٦٩.

(٨) السابق ص ٦٤٨.

(٩) إثبات الألف والنصب قراءة عاصم، وإثباتها والرفع قراءة نافع وحمزة وأبي عمرو والكسائيّ. ينظر: السبعة ص ١٨٥، وحجة القراءات ص ١٣٩، والبحر المحيط ٢ / ٢٦١.

الرفع في هذا كلِّه على أن تقطعه من الأوّل ولا يكون جوابًا؛ نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾(١) أي: فهم يعتذرون، و﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾(٢)، و﴿ يُضَاعِفَهُ ﴾ النصب أجود، والرفع جائزٌ»(٣).

٢- ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾ بالجزم، وأكونَ (بالنصب)(٤).

«وتقول في جواب الاستفهام: هل عندك شيءٌ أزرْك؟، والعرض: ألا تنزل عندنا نكرمْك.

وإن أدخلت الفاء على جواب هذين نصبت، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾، و﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾(٥) جواب ﴿ لَوْلَا ﴾: ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾، وقوله: ﴿ أَكُنْ ﴾ عطفٌ على موضع ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ لو لم يكن فيه الفاء.

وقد تُدخل العرب الحرف ولا تعتدُّ به في إعراب المعطوف نحو قول الشاعر:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيْدَا

كأنه قال: لسنا الجبالَ والحديدَا.

وقد قُرئ: ﴿ وَأَكُونَ ﴾ عطفًا على لفظ ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾»(٦).

٣- ﴿ وَالطَّيْرَ ﴾ بالنصب والرفع(٧).

«وإذا عطفت على المفرد المبنيِّ بالضمِّ نحو: يا زيدُ وعمرو، ويا زيدُ والرجل، كنت في المعطوف بالخيار إن شئت نصبت على الموضع، وإن شئت رفعت على إضمار

(١) سورة المرسلات الآية ٣٦.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٤٥، وسورة الحديد من الآية ١١.

(٣) حدائق الآداب ص ٥٠٦ و٥٠٧.

(٤) قرأ أبو عمرو ﴿ وَأَكُونَ ﴾ بالنصب، وبقيّة السبعة بالجزم ﴿ وَأَكُنْ ﴾. ينظر: السبعة ص ٦٣٦.

(٥) المنافقون من الآية ١٠.

(٦) حدائق الآداب ص ٥٠٩ و٥١٠.

(٧) النصب قراءة السبعة، وقراءة الرفع رواية عن عاصم وبعض التابعين. ينظر: البحر ٧ / ٢٥٣.

ويا عمرو، ومنه: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾(١) و (الطيرُ) بالنصب والرفع»(٢).

وممّا يُلحظ على الأبهريِّ في تناوله للقراءات هو عدم نسبته لها، وفي المقابل فإنّه ممّا يحسب له عدم التعرُّض لها بالطعن أو الانتقاد إلاّ ما أورده في قوله:

«فأمّا (لا رَيْبٌ فِيهِ)(٣) على الرفع(٤)؛ فحُكِيَ عن سيبويه أنّه قال:

لا يجوز مثله إلاّ في الشعر»(٥).

وهو في هذا النصِّ ينسب الطعن إلى غيره، وإن كان بروايته له ولو بصيغة التمريض قد رضيه.

وسيأتي (بمشيئة الله) التعليق على هذا النقل عن سيبويه في انفرادات الأبهريِّ في المبحث السابع.

ثانيًا: شواهد الحديث.

استشهد الأبهريُّ بعددٍ وافرٍ من الأحاديث النبويّة في كثيرٍ من المسائل اللغويّة المعجميّة كما يشهد بذلك فهرس الأحاديث النبويّة(٦) الذي صنعه المحقِّق الفاضل.

وعلى الرُّغم من ذلك فلم يسجِّل البحث له استشهادًا بالحديث في أيٍّ من المسائل النحويّة أو الصرفيّة التي تطرّق إليها.

ولعلّ تعليل ذلك هو أنّ الأبهريَ لم يرد أن يطيل الكلام بكثرة الاستشهاد، إذ قد صرّح بأنّ مبنى كتابه على التوسُّط مع الميل إلى الإيجاز.

كما أنّه لا يخفى أنّه لم يشع في المصادر النحويّة حتّى نهاية القرن الرابع الاستشهاد بالحديث النبويّ.

(١) سورة سبأ من الآية ١٠.

(٢) حدائق الأذهان ص ٥٢٦.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢. وسيأتي آخر.

(٤) هي قراءة أبي الشعثاء وزيد بن علي، وقراءة الجمهور بالفتح. ينظر: البحر ١ / ١٦٠.

(٥) حدائق الأذهان ص ٥١٩.

(٦) السابق ص ٧٠٦.

ويُلحظ على هذا الفهرس الخلط بين ما استشهد به الأبهري، وما أورده المحقِّق في حواشيه.

ثالثًا: شواهد النثر من كلام العرب.

أوّلاً: في الجانب اللغويِّ.

أكثر الأبهريُّ من الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم في ثنايا كتابه؛ وذلك في الأبواب التي تناولت جوانبَ لغويّةً معجميّةً، أو في تفسير أمثال العرب وتصنيفها بالنظر إلى موضوعاتها، مع اهتمامه بنسبة اللغات.

ثانيًا: في الجانب النحويِّ والصرفيِّ.

لم يهتمّ الأبهريُّ بتسجيل الاختلافات اللغويّة والفروق اللهجيّة في المستويين: النحويِّ و الصرفيِّ بين القبائل العربيّة؛ وعطفًا عليه لم يستشهد في تناوله لمسائل هذين المستويين بانسماع النثريِّ عن العرب إلاّ ما أورده في قوله:

١ـ «ومن العرب من يقول: جاءني القوم خلا زيدٍ؛ فيجر بخلا كما يجر بحاشا»(١).

٢ـ «لا يجوز أخير ولا أشرٌّ إلاّ في لغةٍ شاذّةٍ متروكةٍ»(٢).

٣ـ «والخاز باز منهم من يجعله مثل: خمسة عشر، ومنهم من يكسر الأول والثاني»(٣).

وممّا يُسجل للأبهريِّ في تناول هذه النصوص عدم الطعن في المرويِّ عن العرب ما عدا النصِّ الثاني، وهو من انفراداته، وسيأتي الحديث عنه (بمشيئة الله) في المبحث السابع.

رابعا: شواهد الشعر.

أفاض الأبهريُّ في الاستشهاد بأشعار العرب في تفسيره الألفاظ الواردة عن العرب في كثيرٍ من الأبواب اللغويّة التي بنى عليها كتابه.

(١) حدائق الآداب ص ٥٢٩.

(٢) السابق ص ٥٣٢.

(٣) السابق ص ٥٤١.

وأمّا في الأبواب النحويّة والصرفيّة التي عرض لها؛ فإنّ البحث يسجِّل عدم الاسترسال في الاستشهاد بالشواهد الشعريّة؛ ولعلّ ذلك يعود لمنهج التأليف عند الأبهريِّ القائم على الاختصار والإيجاز.

ولم يدوِّن البحث من الشواهد الشعريّة في مسائل هاتيك الأبواب إلاّ عشرة شواهد(١).

وشواهد الشعر عند الأبهريِّ هي لشعراء جاهليين أو إسلاميين، وليست هذه الشواهد كلها من المتداول في المصادر النحويّة، بل جُلُّها ممّا قد يُقال عنه:

إنّ الأبهريَّ من أوائل من استشهد به؛ إن لم يكن الأوّل.

وللتدليل على ما تقدّم سأسرد نصّين يفصحان عن طريقة استشهاد الأبهريِّ بالشاهد الشعريِّ:

١ـ قال في «باب النداء» في معرض حديثه عن حروف النداء:

«والهمزة نحو قوله: أَخُلَيْدُ إنّ أَبَاكَ ضَافَ وِسَادَهُمَّانِ بَاتَا جَنْبَةً وَدَخِيْلا»(٢)

ويلحظ أنّ الأبهريّ لم ينسب البيت ـ وهو الغالب عنده ـ، والبيت للراعي النميريِّ كما نسبه المحقِّق(٣)، ولم يقف البحث على هذا البيت في المصادر النحويّة.

على أنّ الأبهريّ التزم في بعض المواضع التصريح بنسبة البيت إلى قائله، وقد تكون هذه النسبة انفراداً من الأبهريّ وليست في ديوان القائل، ومن ذلك:

٢ـ قوله في أحكام ما بعد نعم وبئس وحبّذا:

«قال بشرٌ: فَبِئْسَ مُنَاخُ صِبْيَانٍ جِيَاعٍ»(٤)

(١) ينظر: حدائق الآداب ص ٥١٤، و٥١٥، و٥٢٦، و٥٣٢، و٥٣٤، و٥٣٨، و ٥٥، و٥٦٤، و٥٨٧، و٥٩٣.

(٢) السابق ص ٥٢٦.

(٣) السابق، الحاشية ٧ ص ٥٢٦.

(٤) السابق، ص ٥١٤.

قال عنه المحقّق: «لم أجده في ديوانه بتحقيق عزّة حسن، ولا فيما تيسّر الرجوع إليه من مصادر»(١).

ولعلّ فيما تقدّم ما يظهر تمكُّن الأبهريِّ من جانب الرواية، ومحاولته النفوذ إلى شواهد جديدة، قد يكون هو السبّاق إلى الاستشهاد بها، وهذا دليلٌ آخر على النزعة التجديديّة التي كانت عنده، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الجانب عند الأبهريِّ ضمن المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الخامس: اختيارات الأبهريِّ بين مذهبي البصريِّين والكوفيِّين.

على الرُّغم من كون الأبهريِّ لغويًّا في المقام الأوّل إلاّ أنّه في صناعة النحو والصرف لم يجوِّز كلّ ما رُوِيَ في اللغة.

ويمكن القول بأنّ الأبهريّ ممّن خلط بين مذهبي البصريِّين والكوفيِّين؛ إلاّ أنّه في الأعمِّ الأغلب بصريُّ النزعة، وقد يكون اتِّباعه للمذهب البصريِّ نابعًا من شيوخه الذين ثَقِفَ العلم على أيديهم، وقد يكون لما رآه من قوّة المذهب البصريِّ لاعتضاده بالسماع الكثير، واطّراد قواعده، وضبطه للقياس(٢).

وسأعرض فيما يأتي طائفةً من الأحكام النحويّة والصرفيّة التي تقيّد فيها الأبهريُّ بالمذهب البصريِّ:

١ـ فعل الأمر مبنيٌّ.

«وفعلٌ يؤمر به، وهو مبنيٌّ على الوقف نحو: اضربْ وقمْ واقعدْ»(٣).

وهو هنا يوافق البصريِّين في القول ببناء فعل الأمر للواحد المخاطب على السكون، ويخالف الكوفيِّين في قولهم بأنّه معربٌ مجزومٌ(٤).

(١) حدائق الآداب، الحاشية ٥ ص ٥١٤.

(٢) ينظر: الاقتراح ص ٢٠١، ونشأة النحو ص ١١٧، والمدارس النحوية (د.ضيف) ص ١٢.

(٣) حدائق الآداب ص ٥٠٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢ / ٥٢٤، والتبيين ص ١٧٦، والارتشاف ٢ / ٦٧٤.

٢ـ ما بعد لولا يرتفع بالابتداء.

« والحروف التي يُرفع ما بعدها بالابتداء: هل وبل و"لولا" ... »(١).

وهو بهذا القول مع البصريِّين، لا مع الكوفيِّين الذين يرون أنّه ارتفع بلولا، أو بفعلٍ محذوفٍ(٢).

٣ ـ الاسم إذا وقع بعد الظرف والمجرور فهو مبتدأٌ.

« فإذا جئت بالاسم بعد الظرف وبعد حرف الجرِّ رفعته بالابتداء »(٣).

كما هو رأي جمهور البصريِّين، وهو هنا لا يرى رأي الكوفيِّين ومن وافقهم من البصريِّين كالأخفش (في أحد قوليه) في أنّه مرفوعٌ (فاعلٌ) بما قبله من ظرفٍ أو مجرورٍ(٤).

٤ـ لا يُناب غير المفعول به مع وجوده.

« وإذا لم تسمِّ الفاعل رفعت المفعول الأوّل ممّا يتعدّى فعله إلى مفعولين، وإن تعدّى إلى مفعول واحدٍ رفعته ...

وإذا وقع بعد الفعل الذي لم يسمّ فاعله اسمان أو أكثر في بعضها حرف جرٍّ رفعت الذي ليس معه حرف جرٍّ وأقمته مقام الفاعل ... »(٥).

وهو هنا مع جمهور البصريِّين، لا مع الكوفيِّين والأخفش في قولهم بالجواز(٦).

٥ـ نعم وبئس أفعالٌ.

« ومن الأفعال التي ترفع الفاعل: نعم وبئس وحبذا »(٧).

(١) حدائق الآداب ص ٥١٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ٧٠، والتبيين ص ٢٣٩.

(٣) حدائق الآداب ص ٥١٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ١ / ٥١ و٥٢، والتبيين ص ٢٣٣، والمغني ص ٥٧٩.

(٥) حدائق الآداب ص ٥١٣.

(٦) ينظر: التبيين ص ٢٦٨، والارتشاف ٣ / ١٣٣٨ و١٣٣٩.

(٧) حدائق الآداب ص ٥١٤.

وهو هنا مع البصريِّين والكسائيِّ في القول بالفعليّة، وليس مع جمهور الكوفيِّين في القول بالاسميّة(١).

٦- "كان" تنصب الخبر.

«وهن أفعالٌ ترفع الأسماء، وتنصب الأخبار»(٢).

وهو بهذا يوافق البصريِّين، ويخالف الكوفيِّين القائلين بنصبه على الحال، والفرّاء يرى أنّه انتصب لشبهه بالحال لا أنّه حال(٣).

٧- "ما" تنصب الخبر.

«و"ما" في النفي تنصب إذا وليها الاسم وولي الاسمَ الخبرُ نحو: ما زيدٌ قائمًا»(٤).

وهو هنا مع البصريِّين القائلين بأنّ "ما "في لغة أهل الحجاز تعمل النصب في الخبر، بخلاف قول الكوفيِّين بأنّها لا تعمل في الخبر، وأنّه منصوبٌ بحذف حرف الخفض(٥).

٨- إنّ وأخواتها تنصب الأسماء وترفع الأخبار.

«باب إنّ وأخواتها وهي ستة أحرفٍ تنصب الأسماء وترفع الأخبار»(٦).

وهو هنا مع البصريِّين الذين يرون أنّ إنّ وأخواتها تنصب الأسماء وترفع الخبر، وليس مع الكوفيِّين القائلين بأنها لا ترفع الخبر، وأنّه باقٍ على رفعه(٧).

٩- أفعل في التعجب فعل.

«كلُّ ما قلت فيه متعجِّبًا منه: ما أفعل كذا؛ فهو نصبٌ كقولك: ما أحسنَ

(١) ينظر: الإنصاف ١ / ٩٧، والتبيين ص ٢٧٤، والارتشاف ٤ / ٢٠٤١.

(٢) حدائق الآداب ص ٥١٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٢١، والتبيين ص ٢٩٥، والارتشاف ٣ / ١١٤٦.

(٤) حدائق الآداب ص ٥١٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ١ / ١٦٥، والتبيين ص ٣٢٤، والارتشاف ٣ / ١٢٠١.

(٦) حدائق الآداب ص٥١٧.

(٧) ينظر: الإنصاف ١ / ١٧٦، والتبيين ص ٣٣٣، والارتشاف ٣ / ١٢٣٧.

زيداً ...، وأحسن بمنزلة فعلٍ ماضٍ، وهو مبنيٌّ على الفتح»(١).

وهو هنا مع البصريِّين والكسائيِّ القائلين بالفعليّة، لا مع جمهور الكوفيِّين القائلين بالاسميّة(٢).

١٠ـ لا يُتعجّب من البياض والسواد.

«وإذا تعجّبت من الألوان والأدواء فكلُّ ما يُقال فيه: أفعل وفعلاء لا يجوز أن تقول فيه: ما أفعله، نحو قولك: الأبيض والأسود والأحمر والأصفر والأدهم والأشهب؛ لا يجوز أن تقول: ما أحمره، ولا ما أبيضه.

ولكن تقول: ما أشدّ بياضه، وما أشدّ سواد لحيته، وما أصفى حمرته ...»(٣).

وهو هنا مع البصريِّين في المنع، فهو لا يرى رأي الكوفيِّين في الجواز(٤).

١١ـ المنادى المفرد مبنيٌّ.

«والمنادى على أربعة أوجهٍ:

الاسم المفرد المعرفة نحو: محمّدٌ وزيدٌ، وهو مبنيٌّ على الضمِّ»(٥).

وهو هنا يوافق البصريِّين والفرّاء في القول ببناء المفرد العلم حال النداء، ويخالف الكوفيِّين أو جمهورهم في القول بأنّه معربٌ مرفوعٌ بغير تنوينٍ(٦).

١٢ـ حاشا حرف استثناءٍ.

يقول في حديثه عن حروف الاستثناء: «فأمّا التي تجرُّ فخلا وحاشا ...، تقول: جاءني القوم خلا زيدٍ وحاشا أخيك ...»(٧).

(١) حدائق الآداب ص٥٢٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ١٢٦، والتبيين ص ٢٨٥.

(٣) حدائق الآداب ص ٥٢٣.

(٤) ينظر: الإنصاف ١ / ١٤٨ و١٥٢، والتبيين ص ٢٩٢، والارتشاف ٤ / ٢٠٨٢.

(٥) حدائق الآداب ص ٥٢٥.

(٦) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٢٣، والتبيين ص ٤٣٨، والارتشاف ٤ / ٢١٨٣.

(٧) حدائق الآداب ص ٥٢٨.

وهو هنا يوافق جمهور البصريِّين في القول بحرفيّة حاشا الاستثنائيّة، ويخالف الكوفيِّين في قولهم بأنّها فعلٌ ماضٍ(١).

١٣ـ رُبَّ حرف جرٍّ.

حيث عدّها من حروف الجرِّ في «باب حروف الجرِّ»(٢).

وهو هنا مع البصريِّين، لا مع الكوفيِّين الذين يرون اسميّة ربّ(٣).

١٤ـ نون التوكيد المخفّفة لا تدخل فعل الاثنين وجماعة النسوة.

«وأمّا النون الخفيفة فإنّها تدخل في فعل الواحد المذكّر والمؤنّث ...، ولا تدخل على فعل الاثنين لا في المذكّر ولا في المؤنّث ...، ولا تدخل على فعل جماعة النساء»(٤).

وهو هنا مع جمهور البصريِّين القائلين بالمنع، وليس مع الكوفيِّين ويونس القائلين بالجواز(٥).

١٥ـ تعريف العدد المركب.

«تقول فيما كان مضافًا من ثلاثة إلى عشرة: هذه ثلاثة دراهم، فإن عرّفتها قلت: ثلاثة الدراهم...؛ لأنّ المضاف يعرّف بالثاني...، ومن الأحد عشر إلى التسعة والتسعين تلحق الألف واللام بالأوّل، ولا تلحقها بالمنصوب الذي تميز به؛ وهو الدراهم، وما يقوم مقامه، ولا يجوز في القياس: هذه المائة الدرهم ...، ولا يجوز أيضًا: الثلاثمائة الدراهم؛ إلاّ أن تجعل الدراهم صفةً.

فهذا هو الأصل، ثمّ قد حكى أبو زيدٍ وغيره عن بعض العرب أنّهم يدخلون

(١) ينظر: الإنصاف ١ / ٢٧٨، والتبيين ص ٤١٠، والارتشاف ٣ / ١٥٣٢ و١٥٣٣.

(٢) حدائق الآداب ص٥٣٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٣٢، والارتشاف ٤ / ١٧٣٧.

(٤) حدائق الآداب ص ٥٥٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٢٥، والإنصاف ٢ / ٦٥٠، واللباب ٢ / ٦٨، والارتشاف ٢ / ٦٦٤.

الألف واللام على الأعداد كلّها؛ فيقولون: الألف الدرهم، والثلاثة عشر(١) الدرهم، والخمسمائة الدرهم.

وهذا مذهب الكُتّاب اليوم؛ لأنّهم قلّما يُميِّزون الخطأ والصواب، فمن أراد الصحيح فهو الأوّل»(٢).

وهو هنا فيما يراه هو الصحيح يوافق إجماع الفريقين البصريِّين والكوفيِّين، وأمّا الصورة التي منعها فهو في القول بالمنع موافقٌ لجمهور البصريِّين، ومخالف للكوفيِّين والأخفش القائلين بالجواز(٣).

وفيما يأتي طائفةٌ من الأحكام النحويّة والصرفيّة التي جنح فيها الأبهريُّ نحو المذهب الكوفيِّ:

١ـ الإعراب يكون حركةً وحرفًا.

«فرفع الاسم بالضمّة والواو ...، ونصب الاسم الواحد بالفتحة والألف ...، والجرُّ في الاسم الواحد بالكسرة والياء ...»(٤).

وهو بهذا يوافق الكوفيِّين، ويخالف البصريِّين القائلين بأنّ الإعراب يكون بالحركات فقط(٥).

٢ـ علّة رفع المضارع خلوُّه من الناصب والجازم.

«فالرفع في الفعل من وجه واحدٍ وهو المضارع إذا كان خلواً من الحروف الناصبة والجازمة»(٦).

---

(١) كذا، ولعل الصواب: العشر، وهو مقتضى السياق. وتنظر المصادر المثبتة عند نهاية المسألة.

(٢) حدائق الآداب ص ٥٧٠ و٥٧١.

(٣) ينظر: الإنصاف ١ / ٣١٢ و ٣١٣، والتبيين ص ٤٣٤، وابن يعيش ٦ / ٣٣.

(٤) حدائق الآداب ص ٥٠٠ و ٥٠١.

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٢، والخصائص ٣ / ١٣٥، وأسرار العربية ص ٤٨، واللباب ١ / ٥٤ و٥٥، وشرح التسهيل ١ / ٤٠، والتذييل والتكميل ١ / ١٤٤.

(٦) حدائق الآداب ص٥٠٣.

وفحوى كلامه هنا تشير إلى موافقته قول أكثر الكوفيِّين في علّة رفع الفعل المضارع أنّها تعريته من العوامل الناصبة والجازمة، بخلاف قول البصريِّين بارتفاعه لقيامه مقام الاسم(١).

٣ ـ لم يبوِّب لعطف البيان.

«ولا يترجم له الكوفيُّ، وإنّما يترجمه البصريُّ»(٢).

وقد يكون ممّن يرى أنّ عطف البيان والبدل شيءٌ واحدٌ.

٤ ـ الأسماء المعربة بالحروف خمسةٌ.

وقد سبق الحديث عنه في المبحث الأوّل من هذا الفصل.

٥ ـ يقع الحال خبر المبتدأ.

«وخبر المبتدإ ستة أشياء:

... والحال نحو: شربي(٣) السويق ملتوتًا، وأحسن ما يكون زيدٌ قائمًا»(٤).

وهو بقوله هذا يوافق الكوفيِّين ومن وافقهم الذين يذهبون «إلى أنّ الحال بنفسها هي الخبر لا سادّةٌ مسدّه»(٥).

ويُلحظ أنّ الأبهريّ لا يرى التقدير، فهو لا يذهب مذهب البصريِّين في تقدير الخبر بإذ كان في الماضي أو إذا كان في المستقبل(٦).

٦ـ لا يجوز تقديم خبر ليس.

«ويجوز تقديم الخبر إلاّ في ليس؛ فلا يجوز: قائمًا ليس زيدٌ، ويجوز: ليس

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٥٥٠ و ٥٥١، وابن يعيش ٧ / ٦، وشرح التسهيل ١ / ٣٤، والتذييل والتكميل ١ / ١٢٤، والهمع ١ / ٥٤.

(٢) أسرار العربية ص ٢٩٧.

(٣) في الأصل: سرني. تصحيف.

(٤) حدائق الآداب ص ٥١١.

(٥) الارتشاف ٣ / ١٠٩٣.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٠٩٣، والهمع ٢ / ٤٥.

قائمًا زيدٌ»[١]، وهو هنا مع الكوفيِّين أو جمهورهم والمبرِّد القائلين بأنّه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، بخلاف قول البصريِّين (أو جمهورهم أو قدمائهم) والفرّاء بجواز التقديم[٢].

٧ـ جواز تقديم خبر "ما زال".

ويفيد عموم قوله السابق أنّه يجوِّز تقديم خبر "ما زال"؛ وهو بذلك موافقٌ للكوفيِّين أو جمهورهم في قولهم بجواز التقديم لخبرها، ومخالفٌ لجمهور البصريِّين (على المشهور عنهم) وللفرّاء في قولهم بمنع التقديم[٣].

٨ـ اسم لا منصوبٌ بلا تنوينٍ.

«لا في النفي تنصب النكرة بلا تنوينٍ تقول: لا بأسَ عليك»[٤].

وهو هنا يوافق الكوفيِّين في أنّ الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معربٌ منصوبٌ، ويخالف جمهور البصريِّين القائلين بأنّه مبنيٌّ على الفتح[٥].

ولعلّ فيما تقدّم ما يكشف انصراف الأبهريِّ في اختياراته النحويّة والصرفيّة لمذهب البصريِّين، مع عدم إهماله الاختيار من أقوال الكوفيِّين في بعض المسائل.

المبحث السادس: موقف الأبهريِّ من اختلاف البصريِّين.

تقدّم في المبحث الخامس بيان اختيارات الأبهريِّ التي وافق فيها قول البصريِّين أو الجمهور منهم، ومنه يتضح جليًّا أنّه عند اختلاف البصريِّين فإنّ الأبهريِّ يأخذ بقول سيبويه غالبًا.

ومن غير الغالب اختياره لغير مذهب سيبويه، ومن ذلك:

(١) حدائق الآداب ص ٥١٦.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ١٦٠، والتبيين ص ٣١٥، والارتشاف ٣ / ١١٧١ و١١٧٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ١ / ١٥٥، والارتشاف ٣ / ١١٧٠ و١١٧١.

(٤) حدائق الآداب ص ٥١٩.

(٥) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٦٦، والتبيين ص ٣٦٢، والارتشاف ٣ / ١٢٩٦.

١ـ إجازة وقوع المصدر المنكّر الدالِّ على نوعٍ من الفعل حالاً، والقياس عليه.

يقول الأبهريُّ في باب الحال:

«ومن الحال المصدر، مثل قولك: لقيته فجاءةً، ووافى فلانٌ فلانًا بغتةً»(١).

وأعاده مرّةً أخرى في باب المصدر حيث يقول:

«ويكون المصدر حالاً، مثل: جئت ركضًا، ولقيته بغتةً وفجاءةً»(٢).

وهذه الإجازة مذهب المبرِّد(٣)، ومذهب سيبويه(٤) عدم القياس على ما سُمع من ذلك، وقد حكى أبو حيّان(٥) الإجماع من البصريِّين والكوفيِّين على عدم القياس على ما سُمع من وقوع المصدر حالاً ما عدا المبرِّد.

٢ـ الإضافة هي التي تجرُّ المضاف إليه.

«أضفت الأوّل إلى الثاني فجررته بالإضافة»(٦).

وهو هنا موافقٌ لما نُسب للأخفش(٧).

وهذا القول اختيار السهيليِّ(٨)، وأبي حيّان(٩)، ومذهب الجمهور أنّ خافض المضاف إليه هو المضاف.

ونُسب للزجاج أنّ خافضه حرف الإضافة(١٠).

(١) حدائق الآداب ص ٥٢٢.

(٢) السابق ص ٥٣٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٣ /٢٣٤، و ٢٦٨ و٢٦٩، و٤ / ٣١٢.
وينظر: الأصول ١ / ١٦٣، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٩٩، والنكت ١ /٣٩٧.

(٤) ينظر: الكتاب ١ /٣٧٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٧٥٠.

(٦) حدائق الآداب ص ٥٣٢، وقد رسمت فيه الإضافة دون همزة؛ تطبيع.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٧٩٩، والهمع ٤ / ٢٦٤.

(٨) ينظر: أمالي السهيلي ص ٥٠.

(٩) ينظر: النكت الحسان ص ١١٧.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٧٩٩، والهمع ٤ /٢٦٤.

٣ـ جواز حذف الياء وإثباتها في النسبة إلى فعيل صحيح اللام.

«وإذا نسبت إلى فعيلٍ فإن شئت قلت: فَعَلِيٌّ؛ نحو: ثقيفٌ ثقفيٌّ وربيعة ربعيٌّ، وإن شئت قلت: فَعِيْلِيٌّ نحو: تميميٌّ وسليطيٌّ»(١).

وهو بهذا يوافق المبرِّد(٢)، وأمّا سيبويه(٣) والجمهور فمذهبهم أنّ القياس إثبات الياء(٤).

وممّا يوهم أنّه من اختيار الأبهريِّ لغير مذهب سيبويه، وأنّه يوافق الأخفش ما أورده في إعراب "ما" التعجبيّة حيث يقول: «و"ما" اسمٌ تامٌّ عند الأخفش»(٥).

وهذا النصُّ غير مستقيمٍ؛ لأنّه يُخالف المشهور من المنقول عن الأخفش؛ وهو أنّ "ما" هنا موصولة(٦).

وأمّا ما ذُكِرَ في النصِّ على أنّه مذهب الأخفش فهو مذهب الخليل وسيبويه(٧) وجمهور البصريِّين، وقد نُقل عن الأخفش(٨).

والذي يظهر أنّ في النصِّ سقطًا، والنصُّ يستقيم بإضافة كلمة "غير"؛ ليصبح على النحو الآتي: «و"ما" اسمٌ تامٌّ عند [غير] الأخفش».

ومن خلال هذا المبحث والمبحث السابق عليه يتبيّن مدى تمكُّن الأبهريِّ وإلمامه بمذاهب النحويِّين من بصريِّين وكوفيِّين.

ويتبيّن كذلك منهجه في الاختيار والاصطفاء من أقوال الفريقين، كما يتّضح موقفه من اختلاف البصريِّين أنفسهم.

(١) حدائق الآداب ص ٥٤٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣ / ١٣٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣ /٣٣٥.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٥٨٧، وشرح الشافية ٢ / ٢٩، والارتشاف ٢ / ٦١٥، وشرح الأشموني ٤ / ١٨٧.

(٥) حدائق الآداب ص٥٢٣.

(٦) ينظر: شرح السيرافي ٣ / ٧٢، والتبيين ص ٢٨٢، وابن يعيش ٧ / ١٤٩، وشرح الجزولية الكبير ٢ / ٨٩٤، وشرح الجمل الكبير ١ / ٥٨٣.

(٧) ينظر: الكتاب ١ / ٧٢ و٧٣.

(٨) ينظر: الارتشاف ٤ / ٢٠٦٥

المبحث السابع: انفرادات الأبهريِّ.

المطالع لكتاب الأبهريِّ يجد فيه بضعة انفرادات له، وهذه الانفرادات إمّا أن تكون رأيًا ينفرد به؛ فلا تذكر المصادر هذا القول، أو يسبق به بعض اللاحقين عليه للقول به، أو نصًّا يتفرّد بنقله.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أوّلاً: آراء انفرد بها.

لكلِّ عالمٍ إذا ما تمكّن من علمه، وتوافرت له آلة الاجتهاد آراء ينفرد بها غالبًا، وليس الأبهريُّ بدعًا في ذلك، ومن الآراء التي انفرد بها:

١ـ جواز تقديم خبر دام.

يُفهم من قول الأبهريِّ: «ويجوز تقديم الخبر إلاّ في ليس فلا يجوز: قائمًا ليس زيدٌ، ويجوز: ليس قائمًا زيدٌ»(١)، أنّه يرى جواز تقديم الخبر على ما دام، وهو انفرادٌ منه.

وقد نقل الأنباريُّ الإجماع من البصريِّين والكوفيِّين على أنّه «لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها»(٢)، وقد نُقل الإجماع كذلك عن المتأخِّرين(٣).

٢ـ «لا يجوز أخير ولا أشرٌّ إلاّ في لغةٍ شاذّةٍ متروكةٍ»(٤).

هذا الحكم من الأبهريِّ؛لم يقف عليه البحث مسطوراً لغيره.

وكل ما وجده البحث وصف ابن جنّي له بأنّه «الأصل المرفوض»(٥)، وقول الفارابيِّ إنّه: «لغةٌ رديئةٌ»(٦)، وكذا قال الجوهريُّ(٧)، وأمّا العكبريُّ فيرى بأنّه «شاذٌّ»(٨).

(١) حدائق الآداب ص ٥١٦.

(٢) الإنصاف ١ / ١٥٥.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣ / ١١٧٠، وأوضح المسالك ١ / ٢٤٠.

(٤) حدائق الآداب ص ٥٣٢.

(٥) المحتسب ٢ / ٢٩٩.

(٦) ديوان الأدب ٣ / ٣٠١.

(٧) الصحاح ٢ / ٦٩٥ (خير).

(٨) إعراب القراءات الشواذ ١ / ٥٣٢.

والمشهور عند النحويِّين أنّ هذا التصريف نادرٌ أو قليلٌ(١).

وممّا هو جديرٌ بالإشارة نصُّ الفيوميِّ على أنّ أخير وأشرّ «لغة بني عامر»(٢).

وفي اللسان: «وهو أخير منك وأشر منك في الخيارَة والشَّرَارة بإثبات الألف، وقالوا في الخير والشر: هو خيرٌ منك وشرٌّ منك»(٣).

٣ـ هاء (تاء) البناء.

«وهاء البناء التي تُبنى عليها المصادر والأسماء نحو: عذرته عذراً ومعذرةً ...، وفي الأسماء والصفات نحو: الفضّة والحنطة ...؛ فهذه أسماء بُنيت على الهاء بناءً فهي لا تفارقها إلاّ بزوال المعنى»(٤).

وهذه الهاء (التاء) لم يجدها البحث لدى سابقيه، أو معاصريه كالثعالبيِّ، أو ابن فارسٍ، أو عند لاحقيه الذين بحثوا في عدِّ التاءات ضمن كتبهم المصنّفة في حروف المعاني.

ثانيًا: آراءٌ سبق بها غيره من لاحقيه.

١ـ تعريفه للمصدر.

«وهو ما ينتهي إليه الفعل إذا صرّفته نحو قولك: ضربَ يضربُ ضربًا، وخرجَ يخرجُ خروجًا»(٥).

وهو تعريفٌ لم يقف عليه البحث بهذا اللفظ لغيره، ولكن البحث وقف على قريبٍ منه لدى نحويٍّ متأخِّرٍ عن الأبهريِّ، وهو ابن آجرُّوم (ت ٧٢٣هـ) الذي يقول في تعريف المصدر: «الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل»(٦).

(١) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٦٩، وشرح التسهيل ٣ / ٥٣، وشرح الأشموني ٣ / ٤٣.

(٢) المصباح المنير ١ / ١٨٦ (خير)، و٣٠٩ (شرّ).

(٣) لسان العرب ٤ / ٢٥٧ (خير).

(٤) حدائق الآداب ص ٥٤٨.

(٥) السابق ص ٥٢٩.

(٦) متن الآجروميّة ص ٢٣.

٢ـ لكنّ وإنّ معناهما واحدٌ.

«ويجوز في لكنّ المعطوف على اسمها كلُّ ما جاز في إنّ؛ لأنّ معناهما واحدٌ»(١).

وقد سبق له أن قرر أنّ «معنى إنّ الابتداء»(٢).

والمشهور أن "إنّ" تفيد التوكيد وأنّ "لكنّ" تفيد الاستدراك، والأبهريُّ يريد أن يقرّر أنّ لكنّ «للتوكيد دائمًا مثل إنّ»(٣).

وقد يُقال: إنّ الأبهريَّ يريد هنا أن "لكنّ" تفيد الاستدراك مع التوكيد أي: الاستدراك المؤكّد، يقول أبو حيّان: «ولكنّ للاستدراك، وقيل: وللتوكيد»(٤).

والقول بأنّ معنى إنّ ولكنّ التوكيد قال به ابن عصفور(٥)، وبناءً على ما تقدّم فالأبهريُّ سابقٌ له في القول به.

ثالثًا: نصوصٌ يتفرّد بنقلها وإثباتها.

١ـ نصٌّ منقولٌ عن سيبويه.

«فأمّا (لا رَيْبٌ فِيهِ)(٦) على الرفع فحُكِيَ عن سيبويه أنّه قال:

لا يجوز في مثله الرفع إلاّ في الشعر»(٧).

وهذا النصُّ لم يقف عليه البحث في كتاب سيبويه المطبوع.

---

(١) حدائق الآداب ص ٥١٨.

(٢) حدائق الآداب ص ٥١٨.

(٣) المغني ص ٣٨٣.

(٤) الارتشاف ٣ /١٢٣٧. وينظر: الجنى الداني ص ٢٧٨.

(٥) ينظر: المقرب ١ / ١٠٦.

(٦) سورة البقرة من الآية ٢، ومواضع أخر.

وينظر في توجيه هذه القراءة: إعراب القراءات الشواذ ١ / ١٠٨، والبحر ١ / ١٦٠.

(٧) حدائق الآداب ص ٥١٩.

ولم يعرض سيبويه لهذه القراءة، ولا يظهر من كلامه أنّه يخصُّ هذا الأسلوب بالشعر(١).

٢- بيت شعرٍ لا يوجد في الديوان المطبوع.

وذلك كما في بيت بشرٍ(٢) الذي سبق إيراده في الحديث عن الشواهد الشعريّة.

وختامًا ... نتائج البحث.

عرض هذا البحث لعدّة وقفاتٍ ونظراتٍ تختصُّ بأبي محمّدٍ الأبهريِّ مؤلِّف "حدائق الآداب" حياته وعصره، وفكره النحويِّ، وفق منظورٍ وصفيٍّ استقرائيٍّ، كان الهدف منه: تسليط الضوء على هذا العَلم اللغويِّ النحويِّ الذي لم ينل ما يستحقه ترجمةً ودراسةً.

وقد خرج البحث بجملةٍ من النتائج، هي في معظمها ممّا لم يقف عليه البحث مسطوراً لدى أحدٍ من السابقين من قدامى أو محدثين.

وهذه النتائج أسوقها فيما يأتي:

١- لم ينل الأبهريُّ من القدامى وجمهرة المحدثين ما يكشف عن شخصيّته، وعصره، أو فكره، وقد حاول البحث سدّ هذه الثغرة.

٢- لم يُسلِّم البحث ما كان قد دوّنه بعض الباحثين من أنّ الأبهريّ من علماء القرن السادس الهجريِّ على رأيٍ، أو القرن السابع الهجريِّ على رأيٍ آخر، مع مناقشةٍ مستفيضةٍ لما استدلّ به هؤلاء الباحثون من أدلّةٍ.

٣- توصّل البحث (بتوفيق الله) إلى أنّ الأبهريَّ من علماء القرن الرابع الهجريِّ؛ بأدلّةٍ قطعيّةٍ لا تقبل التشكيك، ولا تقع تحت طائلة التفنيد.

٤- صحّح البحث بعض التصورات المتعلّقة بالأبهريِّ نسبًا ونسبةً لدى بعض الباحثين.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٩٥ - ٣٠٠. وينظر: إعراب القراءات الشواذ ١ / ١٠٨.

(٢) حدائق الآداب ص ٥١٤.

٥ـ حاول البحث تكوين انطباعٍ أو تصوُّرٍ لشخصيّة الأبهريِّ العلميّة، وفق الإمكانات المتاحة.

٦ـ أفصح البحث عن مؤلّفات للأبهريِّ لم تُذكر من قبل.

٧ ـ دوّن البحث إفادة بعض المصادر التراثيّة من كتاب: "حدائق الآداب" للأبهريِّ.

٨ـ سجّل البحث ميلاد بعض المصطلحات النحويّة والصرفيّة على يد الأبهريِّ.

٩ـ خلص البحث إلى أنّ الأبهريَّ أحد روّاد النحو التعليميِّ.

١٠ـ رصد البحث للأبهريِّ أنّه من محاولي التجديد في النحو العربيِّ.

١١ـ استشف البحث بصريّة الأبهريِّ نحويًّا وصرفيًّا في الأعمِّ الأغلب.

١٢ـ أثبت البحث مسائل انفرد فيها الأبهريُّ برأيٍ خاصٍّ.

١٣ـ أثبت البحث مسائل للأبهريِّ سبق بعض المتأخِّرين عنه إلى القول بها.

١٤ـ سجّل البحث للأبهريِّ في كتابه: "حدائق الآداب" حفظه لبعض النصوص التي انفرد بها.

١٥ـ دوّن البحث للأبهريِّ انفراده بنقل نصٍّ عن سيبويه يخلو منه كتابه المطبوع.

والحمد لله أوّلاً وآخرًا، وصلاةً وسلامًا دائمين على نبيِّنا محمّدٍ، وآله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

١ـ ارتشاف الضّرب من لسان العرب: لأبي حيّان، تحقيق: د.رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب، ط١، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢ـ أسرار العربيّة: للأنباريّ، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، من مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق.

٣ـ الأشباه والنّظائر في النّحو: للسّيوطيّ، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٤ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزّجّاجيّ: لابن السِّيد البطليوسيّ، تحقيق: د.حمزة عبد الله النشرتيّ، ط١، دار المريخ ـ الرياض، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥ـ الأصول في النّحو: لابن السّرّاج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتليّ، ط٣، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦ـ إعراب القراءات الشواذ: للعكبريّ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٧ـ إعراب القرآن: لأبي جعفر النّحّاس، تحقيق: د.غازي زهير زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٨ـ الأعلام: خير الدّين الزِّركليّ، ط ١٥، دار العلم للملايين ـ بيروت، ٢٠٠٢م.

٩ـ الاقتراح في علم أصول النّحو: للسّيوطيّ، تحقيق: د.أحمد محمّد قاسم، ط١، مطبعة السّعادة ـ القاهرة، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

١٠ـ أمالي السّهيليّ: للسّهيليّ، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا [مصوّرة عن طبعة السّعادة بمصر ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م].

١١ـ الأنساب: للسمعانيّ، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، ط١، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٢ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين: للأنباريّ، ومعه كتاب «الانتصاف من الإنصاف» لمحمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٣ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: لابن هشام، ومعه «مصباح السّالك إلى أوضح المسالك»: بركات يوسف هبّود، راجعه وفهرسه: يوسف الشّيخ البقاعيّ، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٤ـ الإيضاح العضدي: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٥ـ الإيضاح في علل النحو: للزّجّاجيّ، تحقيق: د.مازن المبارك، ط٤، دار النفائس ـ بيروت، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

١٦ـ البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ: لابن أبي الربيع، تحقيق: د.عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، ط١، دار الغرب الإسلاميّ ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٧ـ بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة: للسّيوطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٨ـ تاريخ الأدب العربيّ: ألّفه بالألمانيّة: كارل بروكلمان، ونقله إلى العربيّة: نخبة من المترجمين بإشراف أد. محمود فهمي حجازيّ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، من منشورات المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ١٩٩٥م.

١٩ـ التّبصرة والتّذكرة: للصيمريّ، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، ط١، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).

٢٠ـ التبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين: للعكبريّ، تحقيق: د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢١ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم ـ دمشق، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٢ـ تفسير البحر المحيط: لأبي حيّان، تحقيق: الشّيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٣ه ـ ١٩٩٣م.

٢٣ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمراديّ، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة ـ القاهرة، ١٩٧٥م.

٢٤ـ التوطئة: للشلوبين، تحقيق: د.يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٠م

٢٥ـ الجمل في النحو: للزّجّاجيّ، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، ط٥، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٦ـ الجنى الدّاني في حروف المعاني: للمراديّ، تحقيق: د.فخر الدّين قباوة والأستاذ: محمّد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٧ـ حاشية محمّد بن علي الصّبان على شرح عليّ بن محمد الأشمونيّ لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشّواهد للعينيّ، دار الفكر.

٢٨ـ حجّة القراءات: لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، ط٥، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٩ـ حدائق الآداب: للأبهريّ، تحقيق: د. محمّد بن سليمان السُّديس، ط٢، الرّياض، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٠ـ حدائق الآداب لأبي محمد عبيد الله بن محمد بن شاهمردان الأبهريّ تحقيق:

أ.د.محمد بن سليمان السديس: عرض: د.أبو أوس إبراهيم الشمسان، مجلة العقيق، المجلد السابع، العددان ١٣و ١٤، رجب ١٤١٧هـ- ذو الحجة ١٤١٧هـ.

٣١- حدائق الآداب للأبهريّ تحقيق محمد السديس: محمد عبد الله العزام، مجلة عالم الكتب، المجلد١٦، العدد ٥، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٣٢- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: للبغداديّ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٤، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، مطبعة المدنيّ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٣٣- الخصائص: لابن جنّي، تحقيق: محمّد عليّ النجّار، ط ٣، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٣٤- الخلاف بين النّحويّين: د. السيّد رزق الطويل، ط١ المكتبة الفيصليّة - مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤ م.

٣٥- دخول أل على كلّ و بعض: د. عدنان محمّد سليمان العيثاويّ، مجلّة كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة، العدد الخامس، ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.

٣٦- دراسة في النّحو الكوفيّ من خلال معاني القرآن للفراء: المختار أحمد ديرة، ط١ دار قتيبة - بيروت ودمشق، ١٤١هـ- ١٩٩١م.

٣٧- دقائق التصريف: للمؤدِّب، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٨- ديوان الأدب: للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، دار الشعب - القاهرة، ١٩٧٤م (من مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة).

٣٩- السّبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

٤٠ـ سير أعلام النّبلاء: للذّهبيّ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤١ـ الشّافية في علم التّصريف: لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكّيّة ـ مكّة المكرّمة، دار البشائر الإسلاميّة ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٢ـ شذرات الذّهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبليّ، المكتب التجاريّ للطباعة والنّشر ـ بيروت [مصوّرة].

٤٣ـ شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيّد و د.محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٤ـ شرح جمل الزجّاجيّ (الشرح الكبير): لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح [طبعة مصورة].

٤٥ـ شرح دُرَّة الغوّاص في أوهام الخواص: للخفاجيّ، مطبعة الجوائب ـ القسطنطينيّة، ١٢٩٩هـ.

٤٦ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٧ـ شرح عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ: لابن مالكٍ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدّوريّ، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م. من منشورات وزارة الأوقاف بالجمهوريّة العراقيّة.

٤٨ـ شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى: لابن هشام، ومعه كتاب «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى»؛ تأليف: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصريّة ـ بيروت.

٤٩ـ شرح كتاب سيبويه: للسّيرافيّ، تحقيق: د. رمضان عبد التّوّاب وآخرين، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مركز تحقيق التّراث، ١٩٨٦م.

٥٠ـ شرح كتاب الفرق: للأصبهانيّ، تحقيق: سعود بن عبد الله آل حسين، مجلة الدراسات اللغويّة، المجلد السابع ـ العدد الثالث، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٥١ـ شرح اللّمحة البدريّة في علم العربيّة: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة ـ بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٥٢ـ شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب ـ بيروت، ومكتبة المتنبي ـ القاهرة. [مصورة عن طبعة دار الطباعة المنيرية، ١٩٢٨هـ].

٥٣ـ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ "التخمير": لصدر الأفاضل، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ١٩٩٠م.

٥٤ـ شرح المقدمة الجزولية: للشّلوبين، تحقيق: د.تركي بن سهو بن نزّال العتيبي، ط٢، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٥ـ شرح ملحة الإعراب: للحريريّ، تحقيق: د.أحمد محمّد قاسم، ط٣، دار التراث، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٦ـ الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة): للجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٢، دار العلم للملايين ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٧ـ الضّوء اللاّمع لأهل القرن التّاسع: للسخاويّ، منشورات مكتبة الحياة ـ بيروت.

٥٨ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر: للصغانيّ، تحقيق: فير محمّد حسن، ط١، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٥٩ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الهمزة): للصغانيّ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف ـ بغداد، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٦٠ـ عيون الأنباء في طبقات الأطباء: لابن أبي أصيبعة، تحقيق: د.نزار رضا، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥م.

٦١ـ الفصول في العربية: لابن الدهّان، تحقيق: د.فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، دار الأمل ـ إربد، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٢ـ فقه اللغة وسر العربية: للثعالبي، قرأه وعلّق عليه: خالد فهمي، ط١، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٨٨ م.

٦٣ـ القاموس المحيط: للفيروزآباديّ، إعداد وتقديم: محمّد عبد الرحمن المرعشليّ، ط١، دار إحياء التّراث العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّة ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٤ـ القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة السّكّريّة: للآثاريّ، نسخةٌ خطّيّةٌ تحتفظ بها المكتبة المحموديّة الملحقة بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنوّرة برقم: ٢٢٠٠.

٦٥ـ الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٦ـ اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات ود.عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر ـ دمشق، ودار الفكر المعاصر ـ بيروت، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥م.

٦٧ـ لسان العرب: لابن منظور، تصحيح: أمين محمّد عبد الوهّاب ومحمّد الصّادق العبيديّ، ط٢، دار إحياء التّراث العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّ ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م

٦٨ـ اللمع في العربية: لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م

٦٩ـ متن الآجرُّوميّة في علم أصول وفروع العربيّة: لابن آجرُّوم، تحقيق: د. صبحي رشاد عبد الكريم، ط١، دار الصّحابة ـ طنطا، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٧٠ـ مجاز القرآن: لأبي عبيدة (معمر بن المثنى)، تحقيق: د فؤاد سزكين، نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة.

٧١ـ محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: للراغب الأصفهاني، دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

٧٢ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: لابن جنّي، تحقيق: عليّ النّجديّ ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ ـ القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٧٣ـ المدارس النحويّة: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٢م.

٧٤ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للفيومي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف ـ القاهرة.

٧٥ـ المصطلح النحويّ (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري): عوض محمد القوزيّ، ط١، نشر عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الرياض، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٧٦ـ مصطلحات النحو الكوفيّ: د.عبد الله بن حمد الخثران، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٧٧ـ معاني القرآن: للفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجّار، دار السرور.

٧٨ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحمويّ، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٩٩٣م.

٧٩ـ معجم البلدان: لياقوت الحمويّ، تحقيق: فريد عبد العزيز الجنديّ، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨٠ـ معجم المؤلّفين: عمر رضا كحّالة، ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٨١ـ المغني في تصريف الأفعال: محمّد عبد الخالق عضيمة، ط٣، مطابع الجامعة الإسلاميّة ـ المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

٨٢ـ مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانيّ، ط١، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٨٣ـ مفاتيح العلوم: للخوارزميّ، نشر إدارة الطّباعة المنيريّة ـ مصر، ١٣٤٢هـ.

٨٤ـ المفصّل في صنعة الإعراب: للزّمخشريّ، ويليه كتاب «المفضّل في شرح أبيات المفصّل» للسّيّد: محمّد بدر الدّين أبي فراس النّعسانيّ، قدّم له وبوّبه: د. عليّ بو ملحم، ط١، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت، ١٩٩٣م.

٨٥ـ المقتضب: للمبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت.

٨٦ـ المقرّب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م.

٨٧ـ مكانة ابن السويديّ بين أساتذة الطب الدمشقيّين: اكتمال رجب، مجلة التراث العربي ـ دمشق، العدد ١١٠ (حزيران ٢٠٠٨ م ـ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ). نقلا عن الرابط الآتي:

http://www.awu-damorg/trath/110/turath110-003htm

٨٨ـ الموفّقيّ في النّحو: لابن كيسان، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ وهاشم طه شلاش، مجلّة المورد، المجلّد الرّابع، العدد الثّاني، عام ١٩٧٥م.

٨٩ـ النّحو التّعليميّ في التّراث العربيّ: د. محمّد إبراهيم عبادة، منشأة المعارفالإسكندريّة.

٩٠ـ نشأة النّحو وتاريخ أشهر النُّحاة: محمّد الطّنطاويّ، ط٥، دار المنار، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٩١ـ نظرات نقديّة في كتاب: «حدائق الآداب» للأبهريّ: عباس هاني الجراخ، مجلة العرب، العددان ٩ و١٠، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٨م.

٩٢ـ النُّكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيّان، تحقيق: د.عبدالحسين الفتليّ، ط١، مؤسّسةالرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٣ـ النّكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشّنتمريّ، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربيّة ـ المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم ـ الكويت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٩٤ـ هدية العارفين: للبغدادي، دار العلوم الحديثة ـ بيروت، ١٩٨١م.

٩٥ـ هشام بن معاوية الضّرير: د.تركي بن سهو العتيبيّ، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥ م.

٩٦ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق :عبد السلام هارون ود.عبد العال سالم مكرم، في الجزء الأول، وانفرد الأخير بتحقيق بقية الأجزاء، ط٢، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٩٧ـ الواضح في مشكلات شعر المتنبي: للأصفهانيّ، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٦٨م.

٩٨ـ الوافي بالوفيات: للصفديّ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.